

هم بالليل مذلة بالنهار

طالع ص 2



مياه غزة تغرق
بالتلوث

طالع ص 4

القرض البنكي.. عندما يتحول الحلم إلى كابوس

77 ألف موظف حكومي مدينون للبنوك.. ورأس المال الاجتماعي يتفسخ مع شبكة الكفلاء

العملية

حياة وسوق
منتصر حمدان

لم يتوقع الموظف بسام ابو عرة ان يتحول حلمه في امتلاك بيت الى

«كابوس» يطارده مع بداية كل شهر، خاصة حينما يجد مستقبله رهينة للبنك لمدة 20 عاما مقبلة.

وقال ابو عرة: «اشترينا هذا البيت على اساس ان نسدد اقساطه لمدة 20 عاما، 1080 دولارا في الشهر، لكننا تفاجأنا بارتفاع سعر صرف الدولار، والظروف صارت اصعب، فالرواتب لا تنزل في مواعيدها».

أزمة الموظف ابو عرة، الذي يعمل بدرجة مدير في الحكومة، تتكرر لدى 77 ألف موظف (42٪ من مجمل الموظفين)، يجدون انفسهم فريسة للاقساط الشهرية. وبلغ مجموع القروض التي منحت للموظفين قرابة 640 مليون دولار. أي أن الموظف المقترض الواحد مدين بـ 8300 دولار، في المعدل.

ويقول وزير المالية د.نبيل قسيس: «جميع من يعملون في مؤسسات السلطة الوطنية اشخاص بالغون يتخذون قراراتهم بانفسهم، وهذه علاقة تجارية بين المقترض والبنك»، لكن عندما يصل عدد المقترضين من الموظفين العموميين الى 77 ألف مقترض، فهل يمكن النظر اليه على انه قرار فردي؟ يرى مدير عام ملتقى الحريات الذي يتولى التنسيق للائتلاف الاهلي لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، اشرف العكة، ان قطاع البنوك يعطي ويمنح قروضا (..) دون مراجعة دقيقة لطبيعتها سواء كانت استثمارية او في مجال المشاريع الصغيرة، او في اطار تحقيق التنمية الشاملة.

ويقول عبد الكريم البرغوثي، مدير فرع البيرة في بنك الاستثمار الفلسطيني: «تركز الجهات الرقابية على حماية المقترض والبنك على حد سواء، ويتم منح القرض بشكل يلائم التزامات المقترض ودخله وقدرته على السداد».

ويقول مراقبون ان اغلب المقترضين لا يفهمون بنود العقود التي يوقعونها، واضعين نصب أعينهم حصولهم على القرض دون النظر للمخاطر المحدقة بهم. ويقول ابو عرة: «بعد ان يشتري المقترض تبدأ المصيبة، فيجد الفوائد كبيرة جدا، وقد يندم».

ويعلق قسيس على ذلك بالقول: «اتفهم ان هناك توجهها نحو الاقتراض بسبب الحاجة، ومع انه قرار شخصي فلا انتقص من الاسباب التي تدعو بعض الناس للاقتراض».

ويتهم العكة البنوك باستغلال المواطنين عبر فرض قيود معقدة عليهم ومقيدة للمقترضين، لكن البرغوثي يرى ان على المقترض ان يدرس خياراته ويعرف التزاماته وعليه ألا يحمل دخله اكثر مما يحتمل، ويقر ان هناك مسؤولية على البنوك من خلال توضيح دراساتها الائتمانية للمقترض لتفادي التعثر وصعوبة التسديد.

الرواتب فان الجهات الرقابية تتدخل فورا وتوعز للبنوك بعدم تحميل اصحاب الرواتب المحولة والمقترضين من البنوك أية اضافات او فوائد، والسماح لهم بتأجيل سداد الاقساط».

ويرى عضو المجلس التشريعي، امين عام حزب الشعب، بسام الصالحي، ان هناك اغراقا في سياسة الاقراض ولا بد من مراجعة هذه السياسة.

ويقول شحادة: «نتطلع لتحقيق استقرار سياسي واقتصادي في فلسطين»، مشيرا الى ان سلطة النقد تسعى جاهدة لمساعدة الحكومة على توفير التمويل اللازم ضمن السقوف المتاحة وامكانيات الجهاز المصرفي.

في المقابل، يقول وزير المالية نبيل قسيس: «نعيش ظروفا يقيد فيها الاحتلال نشاطنا الاقتصادي، ولا اعتقد ان هناك مجالا ليحقق الاقتصاد الفلسطيني كل قدراته في ظل هذا الواقع».

ويبدي العديد من المسؤولين والمختصين مخاوفهم وقلقهم ازاء اتساع قاعدة القروض الاستهلاكية مقارنة بالقروض الاستثمارية، الامر الذي ساهم في احداث نمو اقتصادي محدود وليس نموا ذا طابع تنموي طويل

ويقول مدير دائرة الرقابة والتفتيش في سلطة النقد، رياض شحادة، انه تم الزام المصارف بانشاء دوائر تقوم على متابعة شكاوى المقترضين، موضحا انه بإمكان المقترضين التواصل بشكل مباشر مع دائرة انضباط السوق اذا لم يجدوا الحلول الملائمة لدى البنوك، وقال ان الدائرة ستشرح لهم التفاصيل المتعلقة بقروضهم واقساطهم وآليات الاحتساب ايضا.

وفي الوقت الذي يشكك فيه المقترضون من صعوبة سداد التزاماتهم المالية للبنوك، يرى خبراء ومحللون اقتصاديون ان الأزمة المالية للسلطة الوطنية قد تضاعف من تداعيات أزمة الاقتراض، في حال فشل السلطة في سداد ما عليها من التزامات مالية للقطاع الخاص والموظفين.

وقال الخبير الاقتصادي حازم القواسمي: «المواطن الفلسطيني مرهون للبنوك، فالمواطن يقترض دون وجود ضمانات، ولا يوجد وضع اقتصادي مستقر، واذ لم تستطع السلطة الوطنية الايفاء بالتزاماتها تجاه المعاشات والرواتب، وهي تعاني أزمة مالية ولديها قرابة 200 ألف موظف، فكيف سيدفع الموظف التزاماته؟». ويؤكد البرغوثي انه في ظل تأخر صرف

الامد. ويرى استاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت، د.نصر عبد الكريم، ان قدرة المواطن او المؤسسة على سداد القرض الاستهلاكي تعتمد على مصادر دخل اخرى مساندة، فهو لا ينتج مالا، وبالتالي فان القروض الاستهلاكية تثقل كاهل المقترض لانها غير انتاجية.

وتصل نسبة القروض الاستهلاكية التي تقدمها البنوك للمواطنين الى 10٪ من مجمل القروض، في حين ان نسبة التسهيلات لقطاع السيارات وحده تصل الى 3٪، ويحوز قطاعا الانشاءات والعقارات على اعلى نسبة من القروض الممنوحة، وتجاوز مبلغها الاجمالي 600 مليون دولار اميركي.

وقال وزير العمل السابق د.سمير عبد الله: «القطاع الحكومي فيه مخاطر تتعلق باستمرارية الرواتب، بسبب الازمة المالية التي تواجه السلطة الوطنية، وربما يكون الموظفون مقترضين او كافلين لمقترضين».

ويتفق الصالحي مع اهمية اعادة النظر في السياسات المالية للسلطة، ويقول: «النسبة الأكبر ذهبت باتجاه القروض الاقل خطورة على البنوك، وهي التي توجه نحو





الموظفين العاملين في القطاع العام، او لاقراض الخدمات الاستهلاكية في الغالب.

ويرى قسيس ان الاقتراض من البنوك يعكس حاجة عدا كونه قرارا فرديا، وقال: «لا اعتقد ان هناك من يقترض اذا لم يكن بحاجة للاقتراض».

زيادة الاعتماد على القروض تفتح المجال واسعا لاثارة جملة من التساؤلات: هل نحن اصبحنا فعلا «بلدا مرهونا»؟ وهل تتلاءم سياسة البنوك مع قدرة المقترضين على السداد؟ وهل يكشف تورط الحكومة في الاقتراض من البنوك عن عقم السياسة المالية للسلطة الوطنية؟

ويقول وزير المالية: «يثار حديث عن ضرورة تغيير السياسات، لكن على المرء ان يكون اكثر تحديدا عندما يتحدث عن تغيير او تعديل السياسات، ما هي السياسات التي يطلب تغييرها؟ وفي اي اتجاه يجب ان تكون؟ والموضوع ليس طلبا والالتزام بالرد عليه بقدر ما هو بحاجة لنقاش».

وحسب سلطة النقد والمعلومات الواردة في دراسة المراقب الاقتصادي الصادرة عن مركز ماس، فان حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك يصل الى 4 مليارات دولار، يقول شحادة ان 70٪ منها يذهب للقطاع الخاص. وتتراوح نسبة الفائدة للقروض الاسكانية (على سبيل المثال) بين 5٪ و7٪.

وقال الخبير الاقتصادي عبد الكريم: «على المقترض احضار كفيل، والكفيل اقترض واحضر كفيل آخر، وموظف الحكومة اقترض بناء على قناعة بان راتبه سوف يستمر، والحكومة اقترضت بقناعة انها سوف تسد للمصارف، وهذا هو التأثير المتدرج والمتوسع والعنقودي الذي خلق الانطباع وكأن البلد مرهونة».

ويقول القواسمي: «مبدأ الترقيع فشل وسيفشل حتى لو تمت استئانة 50 مليون جديدة، فقد نستطيع سد رواتب هذا الشهر لكننا سنواجه نفس المشكلة الشهر المقبل، فالازمة تذهب من خانقة الى مستفحلة دائمة».

ويتفق الصالحي مع فكرة ان البلد باتت مرهونة بالقول: «البلد اصبحت مرهونة بكل الاحوال، فهي مرهونة للبنوك، والبنوك ربما تكون مرهونة لشركات اكبر». وحسب معلومات سلطة

ويقول شحادة: «ان تطبيق المبادئ الدولية في ادارة المخاطر المصرفية، وعلى رأسها مخاطر الائتمان لها تعليمات محددة وواضحة تسترشد بالمبادئ الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، لتضبط بشكل دقيق حجم المخاطرة وتلزم المصارف بتجنيد جزء من ارباحها على شكل مخصصات لمقابلة أية مخاطر ائتمانية محتملة».

وتكشف المعلومات التي جرى جمعها في اطار هذا التحقيق عن ان حجم القروض الاجمالية على الموظفين والقطاع الخاص والحكومة يصل الى قرابة 4 مليارات دولار من اصل الودائع لدى البنوك البالغة ما يزيد على 7.5 مليار دولار اميركي. ولحين تغيير السياسات الاقراضية في البنوك، وتصويب السياسة المالية للسلطة الوطنية، فان المواطن ابو عرة يعيش حالة ارباك عام تدفعه للتفكير الجدي في مغادرة مربع المالين الى مربع المستأجرين هروبا من القروض وما ينتج عنها من ازمات اقتصادية واجتماعية.

انجز هذا التحقيق بالتعاون مع وحدة التحقيقات الاستقصائية في تلفزيون وطن

الالتزامات المستحقة كاملة، وعلى المقترض ان يسد 30 الف دولار من قيمة القرض.

ومقابل ذلك فان البنك يمنح المقترض مجموعة من الامتيازات المرافقة للقرض، منها: نسبة الفائدة على القرض لصالح البنك تنحصر ما بين 7٪ و5٪، البنك يغطي 85٪ من قيمة القرض المطلوب (ما يعني 170 الف دولار من اصل 200 دولار)، القسط الشهري الذي يجب على المقترض دفعه يصل الى 1043 دولارا شهريا، وبعض البنوك تعطي امتيازات اضافية مثل تغطية تكاليف تأمين على الحياة، ومنح بطاقات «ايزي لايف».

وعند حساب المبلغ الاجمالي الذي سيدفعه المقترض خلال 25 سنة فانه يصل الى 312.900 دولار اميركي.

ويقول الصالحي: «سياسة الاقراض في البنوك تتطلب درجة عالية من الحذر والكفالات والضمانات (..) وهذا يؤدي عمليا إلى ان يشترك في كل قرض اكثر من شخص، وعندما يتعثر المقترض او تحصل أية مشكلة نجد ان هذه المجموعة القريبة الضامين للقرض تدخل في بعض التعقيدات.

للاغراض الاستهلاكية وان تعطى بسقف ينسجم مع الراتب والدخل وألا يجري الركون الى الضمانات.

ويتفق عبد الكريم البرغوثي مع الحاجة لوضع ضوابط في هذا المجال بقوله: «يجب ان يكون هناك توضيح للكفيل عندما يحضر للبنك من اجل تقديم كفالته للمقترض، بان هذا المقترض ستكون عليه التزامات واضحة ومحددة واثت تكون كفيله وستسد عنه في حال تعثره».

ووفقا للمعلومات الموثقة لدى مجلس القضاء الاعلى، فقد وصل عدد القضايا المالية (مدعي في البنك) الى 1674 قضية مرفوعة امام محاكم الضفة فقط، تم البت في 595 قضية منها وتركت 57 قضية دون الفصل فيها، وهناك 473 قضية مؤجلة.

لكن كيف يحصل المواطن على القرض؟

نفترض ان المقترض يريد الحصول على قرض بقيمة 200 الف دولار لشراء عقار يسد ثمنه لـ 25 سنة، سيكون مطلوبا منه توفير راتب يذهب 40٪ منه لسداد الدفعة الشهرية، وتوفير كفلاء، والموافقة على رهن العقار للبنك حتى تسديد

الاقتصادية، ولا تنحصر بين الكفيل والمقترض، لان المقترض اذا عجز عن تسديد ما عليه من التزامات فسيتم اللجوء الى الكفيل للخصم من راتبه، رغم انه اراد عمل معروف مع صديقه او مع قريبه، وبالتالي فانه يشعر بنوع من الغدر، ما يؤدي الى حدوث حالة من عدم الثقة بين الناس ويؤدي الى نشوء حذر قد يمنعك من ان تكفل حتى اخاك».

واضاف: «لذلك فان هذا النسيج الاجتماعي الذي شكل في يوم من الايام حماية كبيرة للشعب الفلسطيني طيلة فترات الاحتلال، وهذا النسيج الذي نطلق عليه اسم رأس المال الاجتماعي، يبدأ بالتفكك».

وقال القواسمي: «من عليه دين للبنك ولا يوجد لديه مال فمن اين سيأتي بالمال؟»، ويتابع بنوع من التحذير: «قد يسرق ويقتل، وسوف تستفحل الآفات الاجتماعية بشكل غير مسبوق وبشكل لم نشهده من قبل».

ويرى وزير العمل السابق، سمير عبد الله، ان هذا الوضع يمكن تفاديه من خلال دراسة طبيعة القروض التي تقدم للمواطنين والموظفين خاصة تلك القروض المخصصة

النقد، فان عدد موظفي القطاع العام حاليا يصل الى 180 الف موظف، منهم 77 الف موظف اقترضوا من الجهاز المصرفي الفلسطيني، ويقول شحادة: «بلغ مجموع القروض التي منحت للموظفين حسب احدث السجلات لدينا قرابة 640 مليون دولار».

ولا يتوقف الامر على قروض الموظفين، بل ان الحكومة نفسها باتت تعتبر من الاطراف المقترضة من البنوك، لكن وزير المالية نبيل قسيس قال: «نحن لا نقترض لتمويل احتياجات شخصية حتى لو كانت راتبنا، مع ان الراتب حق (..) نحن نقترض لسداد مستحقات مؤسسات فاعلة في الاقتصاد».

ولا تتوقف الازمة الراهنة عند حدود الازمة الاقتصادية التي تعصف بالمجتمع الفلسطيني الذي مازال يرنو الى تأسيس دولته، بل ان هذه الازمة تمتد لتصل الى النسيج الاجتماعي، وتضاعف التهديد لهذا النسيج في ظل تعثر المقترضين عن تسديد التزاماتهم المالية للبنوك وما ينتج عن ذلك من خصومات للكفلاء.

ويقول عبد الكريم: «المشاكل الاجتماعية مرتبطة بالمشاكل

5٪ منها فقط صالحة للاستخدام الآدمي

مياه غزة تغرق بالتلوث والجفاف يهدد الخزان الجوفي

وزارة الصحة في غزة تصم أذائها، وأمراض خطيرة تتسبب بحالات وفاة

تزايد أعداد الآبار العشوائية والبلديات وسلطة المياه تسنُّ قانون «الاستثناءات»

حياة وسوق
احمد بركات

كانت ليلة ملبدة بالغيوم، غاب فيها ضوء القمر، وكأنها تنذر بكارثة توشك أن تقع في منزل فؤاد الصوالحي، انقضت ساعات الليل مثاقلة، التفت فيها العائلة حول والدتهم المريضة، فبعد أن أدت صلاة العشاء الأخيرة، سقطت طريحة الفراش وبدت عليها علامات الإعياء الشديد من ارتفاع درجة الحرارة والهزال.

ومع نسيمات الصباح الأولى ازدادت معاناة الحاجة سعاد ذات الثمانية والخمسين عاماً، لتطفو على جسدها الهزيل التهابات جلدية وطفح في جميع أنحاءه، وتلفظ أنفاسها الأخيرة بين يدي زوجها. لم تتوقف معاناة العائلة عند هذا الحد، ففي اليوم الثاني لعزاء والدتهم أصيب حفيدهم الأول «مالك» ابن التسعة أشهر بنفس الأعراض المرضية التي أدت لوفاة جدته، ليمكث أحد عشر يوماً في مستشفى كمال عدوان الحكومي شمال القطاع، ويظهر التشخيص الطبي أن الطفل وجدته يعانين من «التهاب السحايا»، وأنواع أخرى من البكتيريا، التي استوطنت جسده وأضحت تلازمه على مدار سنوات عمره.

اختلاط شبكات المياه والصرف الصحي -وفق الصوالحي- في منطقة سكنه بمخيم جباليا شمال القطاع، كان وراء فقدان ربة العائلة، فعلى مدار أسبوع قبل الحادثة عانت المنطقة من تلوث المياه واختلاطها بالمياه العادمة، ويقول: «ترك عدد من الجيران منازلهم ورحلوا إلى مناطق أخرى في اليوم الأول من الحادثة خوفاً على حياتهم بعد أن أصبحت المنطقة غير آمنة».

مالك يبلغ من العمر الآن عامين، إعتاد على زيارة المستشفى ثلاث مرات شهرياً، ولا يكاد يخلو جسده من بقع «سوداء وزرقاء»، علاوة على ضعف المناعة لديه، فيما أجرت وزارة الصحة بعد الحادثة فحوصاً أثبتت تلوثها بمياه الصرف الصحي، كما قدمت لهم إجراءات وقائية لتفادي إصابة آخرين «وفق الصوالحي».

يكشف التحقيق الاستقصائي ارتفاع معدل التلوث البكتيري والكيميائي في مياه القطاع، نتيجة لتسرب مياه الصرف الصحي إلى الخزان الجوفي والشبكات من جهة، والاستنزاف الجائر للخزان من جهة أخرى، ما أدى لارتفاع معدل الأمراض المرتبطة بالمياه خاصة البكتيرية منها، متسببة في حالات وفاة لم توثقها وزارة الصحة، التي أثبت التحقيق تقصيرها في الكشف الطبي وتسجيل الحالات المرضية المتعلقة بتلوث المياه، ويظهر أن سلطة المياه وبلديات القطاع تتحملان الجزء الأكبر من مسؤولية تلوث المياه فيما يتحمل المواطن الجزء الباقي منها.

فسكان قطاع غزة - المقدر عددهم بمليونين نسمة يسكنون فوق 365 كم مربع، هي أكثر بقعة سكانية في العالم - يعيشون مشكلة تسرب مياه الصرف الصحي للخزان الجوفي، حيث أن 65٪ منهم متصلون بشبكات الصرف الصحي، والباقي يتم تصريفه عبر القنوات المفتوحة وإلى باطن الأرض من خلال الحفر

الامتصاصية، الذي بدوره يتسرب للخزان الجوفي ويسهم في مزيد من التلوث، حيث وصلت نسبة المياه الصالحة للشرب إلى 5٪ من إجمالي مياه الخزان الجوفي، وهي عرضة للنفاذ بحلول عام 2016.

التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والصرف الصحي بين أعوام (2010 و2020) يؤكد أن ثلث سكان غزة غير متصلين بشبكات الصرف الصحي، ويعتمدون على الحفر الامتصاصية لتصريف المياه العادمة، خاصة مدينة خان يونس جنوب القطاع، حيث يتصل حوالي 40٪ من السكان بشبكات الصرف الصحي، الأمر الذي أدى إلى «زيادة نسبة التلوث في المدينة وتدهور نوعية المياه»، وفي شمال القطاع ومدينة

رفح جنوباً يتصل 70٪ من المنازل بشبكات الصرف الصحي، بينما تزداد النسبة في مدينة غزة لتصل إلى 80٪، وتخفض في المنطقة الوسطى إلى ما نسبته 64٪، حسب التقرير.

مؤشرات خطيرة

فؤاد الصوالحي، قبل أيام من حادثة الوفاة، لاحظ خروج بعض الديدان حمراء اللون مع مياه الصنبور في منزله، «بقيت المياه ملوثة بالصرف الصحي في منزلي على مدار أسبوع دون إكترات الجهات المسؤولة التي أبلغتها مراراً، كما أنني لا أجد سبباً لما حدث سوى تلوث المياه بالصرف الصحي، خاصة أنه لم تظهر أي أعراض مرضية على زوجتي وحفيديها قبل الحادث»، لافتاً إلى أن الأطباء رفضوا تزويده بتقرير طبي يؤكد ارتباط الحالتين بتلوث المياه في منزله.

في مختبر الصحة العامة التابع لوزارة الصحة التقينا مسؤول التحليل المخبري لعينات مياه الشبكات والآبار ياسر البيومي، الذي أشار بدوره إلى أن التشخيص الطبي لحالة المواطنة سعاد وحفيدها لا يمكن أن تكون صحيحة، مؤكداً أن «التحليل الميكروبيولوجي لعينات المياه من الآبار والشبكات في القطاع، أظهر مؤشرات حيوية على التلوث الغائبي للمياه، نتيجة لاختلاطها بمياه الصرف الصحي».

ويضيف البيومي أن العينات العشوائية التي فحصها المختبر «تصل فيها نسبة التلوث

إلى 20٪، وأن معدلاته ازدادت بعد عام 2008، فهي أعلى بكثير من المسموح به عالمياً وفلسطينياً، وبلغت إلى أن فحص عدد من العينات أظهر وجود بكتيريا-AERUMO NAS HYDROPHYIA التي تسبب الحمى المعوية، والتهابات خطيرة قد تؤدي إلى الوفاة، موضحاً أن مصدرها الوحيد هي المياه العادمة، ويقول «تسببت هذه البكتيريا بوفاة أربعة أطفال من مخيم البريج وسط القطاع، وبالرغم من أن المستشفى نفت وجود علاقة لتلوث المياه بوفاتهم، إلا أن فحص المياه أظهر وجود البكتيريا التي كانت سبباً في حالات الوفاة».

البيومي الذي قام بفحص المياه على عاتقه الشخصي دون أي طلب رسمي من الجهات المسؤولة، يضيف «الفحص المخبري أظهر وجود نوع آخر من البكتيريا تسمى «Pseudomonas»، وهي تشكل خطراً جسيماً على الصحة العامة، وميكروب «Klebsidla pneumonia» الذي يعمل على تسمم الدم، وقد أدى لوفاة عدد من الحالات لم يتم توثيقها»، لافتاً إلى أن خطورة هذا الميكروب تكمن في مقاومته الشديدة للمضادات الحيوية، مؤكداً أن مياه القطاع لا تصلح للاستخدام الآدمي، ويمنع ضخها في الشبكات.

الأمم المتحدة في تقريرها بعنوان «الماء والأرض في غزة» الصادر في آب من عام 2012 أكدت أن الوضع المائي في غزة يشكل خطورة على حياة السكان وأنهم قد يفقدون قريباً المصدر الرئيسي للمياه العذبة، إشارة إلى خزان المياه الجوفية الكائن تحت المنطقة الساحلية، الذي سيصبح غير صالح للاستخدام بحلول عام 2016، ويصاب بأضرار لا يمكن إصلاحها بحلول عام 2020، حسبما ذكر التقرير.

ويتوقع التقرير أن يبلغ الطلب على المياه 260 مليون متر مكعب في عام 2020، بزيادة قدرها نحو 60٪ عن المستويات السائدة حالياً، وأن الأضرار التي لحقت بطبقة المياه الجوفية الساحلية ستكون غير قابلة للإصلاح ما لم يتم اتخاذ تدابير علاجية فورية.

نتائج خطيرة

لأغراض هذا التحقيق، أجرينا تحليل عينات من مياه الشبكات والآبار منتصف شهر تشرين الثاني 2012، لست عينات في مناطق متفرقة من قطاع غزة في معهد المياه والبحوث بجامعة الأزهر، أظهر ارتفاع نسبة الأملاح بدرجة عالية في جميع المناطق خاصة مخيم الشاطئ، إذ وصلت إلى 1600 مليغرام/لتر، بما يعادل نسب الملوحة في مياه البحر، الأمر الذي يؤدي إلى أمراض الفشل الكلوي، وأملاح الكلى والحصى، بجانب ارتفاع تركيز عنصر الصوديوم الذي يشكل خطراً على صحة الإنسان خاصة مرضى «ضغط الدم»، إضافة إلى ارتفاع معدلات الحموضة ودرجة التوصيل الكهربائي وعنصر الكلور، ما يعني أن المياه غير صالحة من الناحية الكيميائية.

وأظهرت التحاليل تلوث أربع عينات من أصل ست بعنصر النترات أضعاف الموصى به عالمياً، إذ وصلت إلى ما يقارب 100 ملغم/لتر، في حين أن المعدل العالمي لا يتجاوز 50 ملغم/لتر، فالمصدر الأساسي لهذا التلوث -حسب التحليل- هو مياه الصرف الصحي والمخضبات الزراعية، مهددة بخطر انتشار مرض زرقة الأطفال، وإجهاض الحوامل والسرطان.

أما من الناحية الميكروبيولوجية، فقد وصلت نسبة التلوث «بالقلونيات الكلية» - المعروفة علمياً باسم «Total coliform» - إلى 50٪، ما يعني وجود مستوطنات من البكتيريا الممرضة في المياه، فيما لم تظهر التحاليل تلوث المياه «بالقلونيات البرازية» - المعروفة علمياً باسم «Fecal coliform» -، إلا أن تحاليل مختبر الصحة التابع للوزارة الذي ترتفع النسب فيه عما توصل إليه التحقيق، أظهرت تلوث الكثير من عينات الآبار والشبكات بها.

نتائج تحليل عينات مياه

(احمد بركات - شبكة ربيع)

Sample	EC ms/cm	TDS mg/l	PH	Cl mg/l	No ₂ mg/l	Fecal coliform 1 cfu / 100 ml	Total coliform 1 cfu / 100 ml
تلططين	26.47	15880	7.74	12200	57.5	Negative	Negative
رفع	3.10	1860	8.33	643.5	93.03	Negative	8
ممسك جديا	1.08	648	8.54	277.2	8.2	Negative	Negative
خان يونس من الآمل	1.836	1102	8.12	465.3	62.0	Negative	1
المغرفة	2.76	1656	8.20	772.2	20.3	Negative	8
بئر مياه (غزة)	2.09	1254	8.30	445.5	54.9	Negative	Negative

مدير المعهد
د. عدنان موسى عابدين



أرقام دولية

وفقاً لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) الصادر في 2010، يرتبط نحو 26 ٪ من الأمراض في غزة بحالة المياه، وحسب اليونيسيف فإن تلوث الخزان الجوفي بالنترات يشكل تهديداً للأطفال الرضع والنساء الحوامل، وأحد أمراض

الأطفال المتصلة بالمياه الملوثة هو «الميتهموغلوبينيميا»، أو ما يسمى بمتلازمة الطفل الأزرق، الذي بدأ بالظهور في صفوف الأطفال الذين ولدوا في قطاع غزة». وفي دراسة للدكتور ماجد ياسين المختص في شؤون البيئة استمرت لسبع سنوات بدأها عام 2000، يظهر أن «التلوث الميكروبيولوجي في آبار وشبكات القطاع يفوق بما هو مسموح به عالمياً، وأن التلوث في الشبكات أعلى بكثير منه في الآبار، ما يعني اهتراء الشبكات وعدم صلاحيتها.

وتظهر الدراسة وجود علاقة قوية بين تلوث المياه بمجموعة القولون البرازية «Fecal CO-» و«liform» والأمراض المعوية في القطاع، وأن المواطنين الذين يستخدمون مياه الشبكات معرضون بشدة للإصابة بالأمراض.

في منطقة الشوكة الريفية جنوب القطاع وحسب مصدر طبي، رفض الكشف عن اسمه، «يصل عدد المصابين بالأمراض المرتبطة بالمياه إلى سبع حالات يومياً، أي (2184) حالة سنوياً، ومنها حصى الأملاح والكلى والديدان والبكتيريا بأنواعها، علاوة على أن 5 ٪ من السكان لا يراجعون العيادة نظراً لبعد المسافة». وزارة الصحة في غزة تصم أدنيها عن انتشار الأمراض المرتبطة بالمياه، بل تنفي وجود أي علاقة لانتشار الأمراض بالتلوث، ففي قسم الرعاية الأولية في الوزارة، يقول الدكتور مجدي ضهير: «لا يوجد ما يؤكد علاقة أي مرض بتلوث المياه في قرى ومدن القطاع لتداخل الكثير من العوامل البيئية فيها»، موضحاً أن مراكز الرعاية الأولية لا توثق كل الحالات المرضية، وأن الكثير منها لا يضاف إلى السجلات الرسمية.

مخاطر محدقة

بحسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فإن تلوث المياه يسبب أضراراً بالصحة العامة، إذ إن تزايد نسبة الكبريت تسبب الأمراض الجلدية، وتزايد نسبة الفلورايد تسبب مشاكل في العظام لدى الكبار، وتآكل الأسنان عند الصغار، وتزايد نسبة النترات تسبب مرض السرطان، وتزايد الرصاص يسبب التسمم والتخلف العقلي لدى الأطفال، عدا الأمراض المعوية والطفيلية مثل الجارديا والديدان والأنتميايا.

ويوضح الدكتور محمود ظاهر مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في غزة، «أن أكبر مشكلة تواجه مياه الخزان الجوفي هي تسرب

المياه العادمة للخزان الجوفي، لاحتوائها على نسبة عالية جداً من النترات والملوثات الكيميائية، فحوالي 70 ٪ من مصادر المياه تحتوي على نسبة نترات أضعاف ما أقرته المنظمة، وأن النسبة ترتفع في المناطق

تشير كشوفات وزارة الصحة للأشهر الستة الأولى من عام 2012 إلى ما يلي:
وجود 18 ألف حالة إسهال في قطاع غزة فيما سجلت 51 ألف حالة لأطفال أصيبوا بنفس المرض خلال العام الماضي.
من بين هذه الحالات وجدت الديدان بأنواعها في 5717 حالة.
لم تسجل السجلات المصابين بالأمراض البكتيرية والطفح الجلدي وأنواع أخرى مرتبطة بالمياه، وترتفع حالات الإصابة بأمراض الكلى والأملاح التي لم توثق أيضاً في السجلات الرسمية.

الجنوبية والشمالية من القطاع». ويشير ظاهر إلى أن الاستنزاف الجائر للخزان الجوفي في القطاع، خلق حالة من عدم الاتزان في نوعية المياه الجوفية، موضحاً أن «النترات» من أخطر العناصر الكيميائية على الصحة وخاصة الأطفال، إذ إن لها ثلاثة مستويات من التأثير على الإنسان، ففي حال زيادتها عن الحد المسموح به

تحدث تغيرات في هيموغلوبين الدم، وبالتالي تؤدي إلى الخلل الدماغي وورقة الأطفال، إضافة إلى ضعف التحصيل العلمي. «كما أن انتشار الأمراض الباطنية كالإسهال والتهاب الكبد الوبائي والديدان كان ناتجاً عن تلوث المياه بالبكتيريا، والعديد من الأمراض التي لا يوجد لها تفسير، يمكن إرجاعها لتلوث المياه» حسب ظاهر. ويتابع «لا يوجد مختبرات ذات جودة عالية لتحليل المياه وكشف الملوثات بداخلها، والخطر الذي يهدد الإنسان جراء ذلك التلوث، كما أن المعلومات المتوفرة عن النظام الصحي قليلة جداً».

شكاوى المواطنين

أدراج مكتب مدير دائرة المياه والصرف الصحي في بلدية غزة، التي تعتبر أكبر بلديات القطاع، تعج بشكاوى المواطنين جراء تلوث المياه وملوحتها العالية وعدم صلاحيتها للاستخدام الأدمي، وفق شكاوهم لكاتب التحقيق، والتي رفض مدير الدائرة رمزي أهل اطلاقاً على نسخها المكتوبة. من بين تلك الشكاوى، ما تقدم به أهالي حي أبراج الفيروز غرب مدينة غزة قبل سنوات، حول انتشار الأمراض المعوية والجلدية.

ويقول المواطنون في شكاواهم، إن «المياه عالية الملوحة وملوثة بمياه الصرف الصحي، ما أدى لظهور أمراض كالطفح الجلدي، والأمراض المعوية، وتساقط الشعر، علاوة على العبد الاقتصادي الناتج عن تلوثها»، ويتهم الناطق باسم أهالي الحي يونس التركماني، البلدية بالتقصير في حل مشكلة المياه، متسائلاً «لماذا لا

تسعى البلدية ووزارة الصحة لحل المشكلة قبل تردي الوضع الصحي، فقد أصبحت مياه البحر أفضل من مياه الشبكات؟».

المهندس رمزي أهل مدير دائرة المياه والصرف الصحي في البلدية، يرد على هذه الاتهامات «ليست مشكلتنا كبلدية معالجة التلوث، وإنما هي مشكلة وطنية، لا يمكن حلها إلا بوجود بديل عن الخزان الجوفي.

قانون المياه الفلسطيني رقم 33 لسنة 2002م، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة مالية لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد على خمسة آلاف كل من يقوم بحفر بئر دون ترخيص أو مخالف لشروط الترخيص الممنوحة له، وتقع نفس العقوبة عن كل اعتداء على مصادر المياه أو أي شخص يقوم بإيصال المياه لنفسه دون تصريح بذلك من جهات الاختصاص.

الحفر الجائر

أربعة آلاف شيقل (1000 دولار تقريباً)، تكفل حصول أي شخص على ترخيص لحفر بئر في قطاع غزة دون أي إجراءات رقابية، إلا أن الغالبية تقوم بالحفر دون ترخيص، بل يذهب بعضهم إلى بيع المياه. ففي أواخر التسعينيات، حصل المزارع أبو هيثم على ترخيص لحفر بئر في أرضه الواقعة بمدينة رفح جنوب القطاع، إلا أن البئر ازدادت ملوحتها مع الزمن، ما دفعه لاستخدام نفس الترخيص وحفر بئر جديدة، ويقول: «أملك ثلاثين دونماً زراعية، بحاجة لكميات مياه كبيرة، لا تتوفر إلا من الخزان الجوفي»، كما أنه يبيع المياه للجيران دون ترخيص يخوله بذلك، مبرراً الأمر بعدم وجود أي سلطة رقابية.

قانون الاستثناء

سلطة المياه، الجهة المسؤولة عن الخزان الجوفي والمياه في قطاع غزة، يقر مديرها المهندس مازن البناء بسماع سلطته «استثناءياً» بحفر الآبار دون الحصول على ترخيص، قائلاً: «سمحنا للبعض بحفر الآبار وفق ما تراه الإدارة مناسباً، إلا أننا منعنا بشكل قطعي حفرها في الجهة الغربية، للحد من ظاهرة تداخل مياه البحر للخزان».

وفي الوقت الذي يؤكد فيه البناء قيام إدارته بالدور المنوط بها

في الرقابة على حفر الآبار وعلى كميات المياه المستخرجة منها، يرفض تزويدنا بما يثبت ذلك، كما أن متابعة معد التحقيق لعدد من الآبار المرخصة، أثبتت غياب الرقابة الرسمية عليها، وسلطة المياه تكتفي بترخيص البئر، هذا ما أكده أبو هيثم بقوله: «إنه منذ

حفر بئر لم يجد أي متابعة من الجهات المسؤولة».

ومن ناحية أخرى، يشير مدير سلطة المياه بغزة سابقاً المهندس محمد أحمد، إلى أنه جرت محاولات عديدة لتفعيل الأنظمة الرقابية بالتعاون مع السلطة التنفيذية، «إلا أن كثيراً من المتنفذين أحبطوا دورها، خاصة أن القضاء لا يحكم بقوانين المياه

ولا يجرم من يخالفها» وفق قوله.

ويؤكد أحمد، أن في غزة ما يقرب من 10 آلاف بئر غير مرخصة، وأن الظاهرة التي ترجع لعشرات السنين، ازدادت خلال فترة الحصار الإسرائيلي، مبيناً أن الخزان الجوفي لن يصمد طويلاً في ظل العجز المائي، خاصة أن «ما تم تعويضه من الخزان يبلغ نحو 70 مليون متر مكعب، في حين أن المستهلك يعادل 180 مليون متر مكعب».

ولم يعف أحمد الغزيين من مسؤولية تدهور الوضع المائي، «فتعديت المواطنين شكلت عاملاً خطيراً في إهدار المياه وإضعاف كفاءة الشبكة»، متهما السلطة التنفيذية بالتقصير في تطبيق القانون.

المواطن في قفص الاتهام

منذر شبلاق مدير عام مصلحة مياه بلديات الساحل، يقول «إن ارتفاع نسبة المركبات الكيميائية في المياه، يأتي نتيجة للسحب غير المنظم للمياه الجوفية، إذ وصلت نسبة المياه غير الصالحة للاستخدام الأدمي لـ 95 ٪، فيما يرجح فقدان ما تبقى منها خلال السنوات القليلة القادمة».

ويشير شبلاق إلى أن عام 2016، سيشهد نفاذ المياه الصالحة للاستعمال في غزة، وعدم مقدرة البلديات على توفيرها للمواطنين، مستدركاً «يجب وضع مخطط استراتيجي لتعزيز مياه الخزان الجوفي في الأعوام المقبلة».

يلفت شبلاق، إلى أن المواطن يسمح لنفسه بالتعدي على الشبكات، وإنشاء الوصلات غير شرعية التي لا تتوافق والمعايير الهندسية، ما يؤدي لاختلاطها بمياه الصرف الصحي، موضحاً أن «كفاءة الشبكة لا تتجاوز 50 ٪، وأن المواطنين يوصلون أنفسهم بالشبكات العامة من خلال قطع خطوطها، والتوصيل دون المعايير الهندسية».

دراسة ميدانية

وحسب استبانة وزعت لصالح التحقيق، على عينة عشوائية تتكون من 150 أسرة في محافظات القطاع الخمس، فإن 89 ٪ من عينة الدراسة تجد

علاقة بين تلوث المياه في قطاع غزة والأمراض المنتشرة فيه، في حين أكد 58 ٪ منهم إصابة أحد أفراد الأسرة خلال الستة أشهر الماضية بأمراض معوية وجلدية، كان من بينها «الالتهابات المعوية بنسبة 18 ٪، 19 ٪ للأمراض الجلدية، 10 ٪ للطفيليات والإسهال

كل على حدة 16 ٪ أصيبوا بالديدان بأنواعها، 13 ٪ بالبكتيريا، 18 ٪ منهم بتساقط الشعر، 9 ٪ تبقع الأسنان، 6 ٪ أصيبوا بالفشل الكلوي وحصى الكلى والأملاح كل على حدة، 4 ٪ بزرق الأطفال.

حلول مقترحة

وينصح خبراء المياه، الاعتماد على مصدر آخر كمياء البحر من خلال إنشاء محطة تحلية تبلغ تكلفتها حسب التقديرات الأولية 300 مليون دولار، (يصعب إنشاؤها لرفض السلطات الإسرائيلية إدخال المعدات اللازمة لذلك)، والعمل على إيصال جميع المواطنين بشبكة الصرف الصحي، لكي لا تتسرب المياه العادمة للخزان الجوفي. الباحث في مجال البيئة أحمد حلس، يرى أن مشكلة المياه «لن تحل إلا بمحطة تحلية لمياه البحر، ووقف استنزاف الخزان الجوفي، والعمل على استيراد المياه من الضفة الغربية، والحصول على الحقوق المائية التي يسرقها الاحتلال، كما أن القطاع بحاجة لمصائد لمياه الأمطار». ومن جانبه يقترح عدنان عايش رئيس قسم المياه والبيئة في جامعة الأزهر، بإعادة حقن مياه الصرف الصحي المعالجة في الخزان الجوفي، لتعويض الفاقد ورفع منسوب الخزان، ومع طرحه لفكرة تحلية مياه البحر، يطالب بالتنبه «لانتقار مياه البحر لبعض العناصر كالكالسيوم والمغنيسيوم التي قد يؤدي فقدانها لمشاكل صحية للإنسان».

تم انجاز هذا التحقيق بدعم من شبكة (إعلاميون من أجل صحافة استقصائية «أريج») وبإشراف الزميل وليد بطراوي

يستهلك الفرد في قطاع غزة يومياً من 70 إلى 90 لتراً من المياه، في حين أن نصيبه وفق المعايير الدولية يصل إلى 150 لتراً في اليوم الواحد، وحسب المصلحة فإنها تنتج سنوياً ما يعادل 180 مليون متر مكعب من المياه يستهلك منها 100 مليون في حين أن 80 مليون متر مكعب تعتبر فاقداً في الشبكات بسبب التعديت غير القانونية. ويطالب شبلاق بتفعيل دور القانون لوقف استنزاف الخزان الجوفي والحد من التعديت.

حسب الدراسة الميدانية التي أجراها معد التحقيق حول شبكات الصرف الصحي فإن:
• 73 ٪ من العينة المبحوثة تتصل بشبكات صرف صحي، فيما يعتمد 80 ٪ من النسبة المتبقية على الحفر الامتصاصية.
• 17 ٪ يعتمدون على قنوات المجاري المفتوحة، و3 ٪ يصرفونها بطرق أخرى.
• 68 ٪ من المبحوثين قالوا إن عمر تلك الشبكات تجاوز العشر سنوات 32 ٪ أقل من عشر سنوات، بينما يعاني 89 ٪ من عينة الدراسة من طفح مياه الصرف الصحي مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

(بال تريد) تفتح عيون المصدرين الفلسطينيين على أسواق العالم



جانب من حلقات النقاش واعداد الاستراتيجية

مشاركة القطاع الخاص في عملية اعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير، خصوصا في قطاع (الوصول للمصادر المالية).

ويرى عبدالله الهودلي (شركة الهودلي للنسيج) انه كان من الافضل عقد اجتماعات ثنائية مع اصحاب مصانع الألبسة قبل انعقاد ورشة العمل، وذلك لبناء اساس عملي افضل.

واعرب احمد قباج (منسق قطاع المعلومات التجارية) عن شعوره بالالتزام الجدي بعملية بناء وضمان نجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية للتصدير. أما ممثل الاغاثة الزراعية الفلسطينية خالد داود فشدّد على ضرورة العمل على ترجمة وتنفيذ استراتيجية قطاع الزراعة والعمل على تقسيم وتوزيع الادوار على المؤسسات المعنية وذلك لضمان تطبيق استراتيجية التصدير، مؤكداً على فعالية حلقة النقاش وضرورة عمل دراسة للأسواق المحلية والعالمية ومتطلباتها ومعيقاتها.

ويرى ليث قسيس، منسق فريق العمل على قطاع تكنولوجيا المعلومات، ان الاستراتيجية ستكون رافداً للمعرفة ويكون قطاع تكنولوجيا المعلومات احدى ركائز هذا الاقتصاد.

ويقول: لأن حجم السوق المحلية صغير جدا فإن النمو الطبيعي لهذا القطاع سوف يكون في الاسواق الخارجية من خلال التصدير، ومن هنا فإن الاستراتيجية مهمة جدا للتخطيط ودور «بالتريد» في عملية التخطيط وتنفيذ الاستراتيجية سيمكن الشركات من الولوج الى الاسواق التي تناسب طبيعة عملها.

واشار الى أن عملية بناء الاستراتيجية في بالتريد هي عملية مشاركة مع جميع الاطراف ذوي العلاقة في القطاعين العام والخاص لبناء الثقة بمنهجية العمل وبناء جسور شراكة مع جميع الاطراف المساندة لهذا القطاع الذي يرغب بزيادة حصته في الاسواق العالمية.

وتتم حاليا دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات ومزاياه التنافسية في اسواق مختلفة وتحليل الامور التي بحاجة الي تدخلات لوضع حلول لها. وسوف يتبع ذلك دراسة تحليلية للشركات ودراسة عوامل قوتها لتحديد الاسواق المناسبة لها.

وتقول المشاركة في مجموعة قطاع السياحة، رنا أبو صبيعة، وهي مدير إدارة الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية، ان منهجية العمل في اعداد الخطة الاستراتيجية ممتازة، حيث تقوم على اساس المشاركة من الاشخاص والمؤسسات ذات العلاقة. والمشاركة من وزارة السياحة كانت غائبة، مع انه من القطاعات المهمة خصوصا ما بعد الدولة.

واكدت ان دور وزارة الخارجية مهم جدا للترويج للسياحة خصوصا في السفارات وللوصول للشركات والجاليات الفلسطينية.

اضافة الى تفعيل الاتفاقيات التجارية البينية الموقعة مع الدول الشقيقة والصديقة وابرام المزيد من الاتفاقيات الدولية الاخرى التي تضمن الاعفاءات الضريبية والجمركية.

وشدد عصفور على توجهات الحكومة بدعم القطاع الخاص ومؤسساته لتكون دافعة في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التحديات وبناء اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأوضح أن «بال تريد» سوف يركز على استراتيجيات: تحليل القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية والمنتجات، تحليل سلسلة القيمة المضافة، تأهيل الشركات، برنامج دخول الاسواق، ويدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية مجموعة من السياسات التجارية.

وركز عصفور على خطة المركز الاستراتيجية لتنمية الاقتصاد من خلال تنمية الصادرات الفلسطينية، عبر العمل مع جميع الشركاء وعلى رأسهم وزارة الاقتصاد الوطني، وكذلك العمل مع الشركات والقطاعات الواعدة واعادة هيكلة المؤسسة بما يحقق هذه الاستراتيجية التي تعتمد على تحليل القدرة التنافسية للقطاعات والمنتجات التصديرية، عبر تحليل سلسلة القيمة المضافة، وتأهيل الشركات وبرنامج دخول الاسواق الخارجية.

واشار الى ان مشروع تطوير الصادرات في فلسطين، يركز على تقديم الدعم الفني للشركات الفلسطينية لتصبح أكثر تنافسية مع إيجاد فرص تصديرية محتملة، ومساعدتها في الوصول إلى المعلومات التجارية ذات العلاقة، وتسهيل دخولها إلى الاسواق المستهدفة إقليمياً وعالمياً وتمكينها من الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة.

وقال ان آليات تنفيذ استراتيجية المركز ستكون عبر الشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ، وتحديد أولوياته ضمن استراتيجية عمل المركز في المرحلة القادمة من خلال تقييم شامل لمعيقات التصدير والخدمات المطلوبة لدعم القدرات التصديرية للشركات الفلسطينية.

من جهته، قال مسؤول الفريق في مركز التجارة الدولية (الخبراء الفنيون للمشروع) داريوس كيوريك: «السياسات في فلسطين يتم تطويرها من خلال القطاعين الخاص والعام بالعمل مع وزارة الاقتصاد الوطني لتنمية الاستراتيجيات»، ويرى انه من الضروري ابقاء هذا التوازن بين القطاعين ليتم تطوير التوافق في الاستراتيجيات بينهما.

وعقب عدد من ممثلي شركات القطاع الخاص خلال ورشة العمل التدريبية التي نظمها «بال تريد» مؤخرا في بيت لحم على اعداد استراتيجية تنمية الصادرات بإيجابية مبدئين استعداداتهم لمواءمة منتجاتهم مع متطلبات الاستراتيجية وتقديم المساعدة للتغلب على المعيقات والتحديات التصديرية.

وأكد معاوية قواسمي (بنك فلسطين) على ضرورة

الصادرات الفلسطينية. ويرى ناجي ان تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب الكثير من الاجراءات وخاصة ما يتعلق بالسياسات سواء كانت السياسات التي لها علاقة بالقضايا المحفزة والمنشطة للاستثمار او تلك السياسات التي لها علاقة بالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بكل مكوناته.

ويؤكد ان هذه الاستراتيجية ستعكس على الواقع الاقتصادي بشكل ايجابي وستسهم في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المجتمع الفلسطيني وخاصة فيما يتعلق بالبطالة فكلما زاد الإنتاج وزادت الصادرات كلما خلقت مجالات اخرى للتوسع في الاستثمار ما يقود الى خلق فرص عمل جديدة.

واضاف: «عندما ننجح في تنمية الصادرات سيساعدنا ذلك على تعزيز الميزان التجاري او محاولة الوصول بميزان تجاري متكافئ بين الصادرات والواردات».

وبرأيه، فان هذه الاستراتيجية تشكل المدخل السليم للنهوض بالصناعة والزراعة والخدمات على حد سواء، لذلك «فاننا بعد انتهائنا من اعدادها نحاول الان وضع خارطة طريق للمباشرة في تنفيذ هذه الاستراتيجية».

ويؤكد ناجي ان استراتيجية تنمية الصادرات تعتمد اعتمادا كليا على تحقيق استراتيجية دعم المنتج الوطني، فالمرجات التي ستنشأ عن الاستراتيجية الاولى ستخدم اغراض الاستراتيجية الثانية.

وقال: «عندما ننتهي من اعداد الاستراتيجيةتين ونباشر في عملية تنفيذ الاستراتيجية الاولى ستشكل مخرجاتها بالتأكيد العناصر الاساسية للبدء في تنفيذ الاستراتيجية الثانية».

ويتفق رئيس مجلس ادارة مركز التجارة الفلسطينية «بال تريد» عرفات عصفور، مع الوزير، لكنه أشار الى ان المركز يتطلع من خلال المشاريع الاستراتيجية التي من شأنها تمكينه من القيام بدوره كمؤسسة وطنية لتطوير وترويج الصادرات الفلسطينية وتنميتها.

وفي هذا السياق يعمل المركز بشكل حثيث مع الشركات والقطاعات الواعدة ضمن برنامج تحسين وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية ومشروع تطوير الصادرات الفلسطينية، مشدداً على أهمية تطوير وزيادة الصادرات التي تتضح في خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، حيث يسعى (بال تريد) باستمرار للمساهمة في زيادة الصادرات، وذلك من خلال تنظيم الأنشطة الهادفة ونشر ثقافة التصدير بما يعكس إيجابا على زيادة نسبها.

يقول عصفور: «لاول مرة يتم اعداد دراسة جدية داعمة للمنتجات القابلة للتصدير سواء كانت لشركات كبيرة او صغيرة»، مشيراً الى ان نسبة الصادرات لا تتجاوز ١٠٪ من نسبة الواردات، ومن هنا يظهر العجز التجاري جلياً ما يستدعي تطوير جودة البضائع والسلع القابلة للتصدير، وحث الصناعيين على تطوير منتجاتهم والاستعداد لتطبيق استراتيجية تصديرية طويلة الامد للوصول الى الاسواق العالمية،

«تطلق وزارة الاقتصاد الوطني ومركز التجارة

حياة وسوق
ابراهيم ابو كامش

الفلسطيني (بال تريد) قريبا، الاستراتيجية الوطنية للتصدير، التي تعتبر إحدى أهم المبادرات الاستراتيجية التي تسعى الى تحقيق مستوى أعلى لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتأتي هذه الاستراتيجية بشراكة كاملة بين وزارة الاقتصاد و«بال تريد»، التي يتم العمل عليها ضمن برنامج تعزيز القدرة التنافسية وتنوع التجارة الممول من الاتحاد الاوروبي، وتسعى للوصول إلى ميزان تجاري متكافئ بين الصادرات والواردات الفلسطينية.

ويعمل الشركاء على تحقيق أهداف الاستراتيجية من خلال تسهيل عملية صنع القرار على الصعيد الوطني في المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية وتنمية الصادرات وتقديم إطار وطني للاقتصاد يكون له دور فاعل في توزيع الموارد (المالية، المؤسسية، والبشرية) واستغلالها بهدف تحقيق الأولوية لتنمية الصادرات وبناء القدرات والكفاءات الضرورية لتصميم وإدارة وصقل الاستراتيجية الوطنية للتصدير.

وتعتبر الاستراتيجية خارطة طريق للمتمكين من تعزيز القدرة التنافسية للتصدير وتطوير القدرات التصديرية المحتملة، وتشكل هذه الاستراتيجية فرصة للمنتجات الوطنية لمواكبة التقدم والتطور في عمليات الإنتاج والتسويق من خلال العمل على تحسين جودتها وتنوعها وإجراء تغيير حقيقي للصورة النمطية السلبية عنها، وبناء علاقات ثقة متينة بين المنتج والمستهلك.

وفي هذا الإطار، عقد الشركاء بمشاركة واسعة من ممثلي القطاع الخاص من مختلف القطاعات الصناعية والخدماتية والمشاركة، والقطاع العام حلقات نقاش عدة على مدار يومين لعرض ومناقشة نتائج التقارير القطاعية التي تم العمل عليها خلال الاشهر الماضية، وتحديد المعوقات الخاصة بكل قطاع على حدة، كالمعيقات الانتاجية والمعيقات التي تحول دون وصول المنتجات الفلسطينية الى الاسواق العالمية، والبيئة التجارية.

ويقول وزير الاقتصاد الوطني د. جواد ناجي: «ان استراتيجية دعم المنتج الوطني التي اطلقناها مؤخرا تأتي ضمن اولويات الوزارة، وبالتالي فهي تؤسس لتعزيز الصادرات الزراعية والصناعية الفلسطينية».

ودون ان يكون المنتج الوطني معززا بالقدرة التنافسية في الاسواق المحلية والخارجية، يعتقد ناجي ان استراتيجية تنمية الصادرات سوف تكون ناقصة، لذلك يسعون بالتعاون مع (بال تريد) والقطاع الخاص الى تهيئة المنتج الوطني بكافة المستلزمات الفنية والقانونية، لتعزيز تنافسيته وجودته والعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج ما يعكس ايجابا على تعزيز القدرة التنافسية.

ومن هنا، «فان الاستراتيجية اذا ما كتب لها النجاح، نكون قد خطونا خطوة جيدة على طريق تعزيز المنتج الوطني وتعزيز

غزة: الأونروا تسلم ٧٥٠ منزلاً لعائلات شردها العدوان



حياة وسوق
نادر القصير

اختتمت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) المرحلة الأولى للمشروع السعودي لإسكان أصحاب البيوت المهتمة برفح، لتضع بذلك حداً لمعاناة مئات العائلات المهجرة التي عاشت رحلة استمرت ثماني سنوات مع التشرد. وبفرحة غامرة، تسلمت العائلات التي اصطفت أمام منازلها الجديدة مفاتيحها وقد هيات نفسها لطي صفحة مرحلة قاسية.

لاستلام مفتاحه قائلاً: «اليوم تحقق حلمي الذي انتظرت له لسنوات عديدة، لا يعرف قيمة البيت إلا من حرم منه، وتنقل في بيوت الإيجار». مشيراً إلى أنه فقد منزله في اجتياح إسرائيلي لحى السلام في عام 2003، ومنذ ذلك الحين وهو يتنقل في بيوت الإيجار في انتظار اليوم الذي تنتهي فيه رحلته مع التشرد، وتوجه بالشكر لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز، ولوكالة الغوث الدولية على هذا «الإنجاز العظيم الذي ينهي معاناة الناس ويوفر لهم بيتاً يؤوي أسرهم».

أما المواطن محمد أبو طه الذي استلم لتوه مفتاح منزله الجديد فقال إنه بعد أن كان على وشك فقدان الأمل في إنهاء معاناته بعد مرور سنوات طويلة إلا أن مجهودات «الأونروا» وسعيها المتواصل والمتسارع في إنشاء المشروع أعاد الأمل له ولعائلته. وأضاف: «نحن أصحاب عائلات ولدينا أولاد والتنقل بين المساكن وتغيير المدارس وما يترتب على ذلك أيضاً من زيادة في المصاريف أرهقنا وأثقل كاهلنا».

من ناحيتها، عبرت الحاجة فتحية صلاح التي أطلقت الزغاريد وهي تتسلم مفاتيح منزلها عن سعادتها لتسلمهم منازلهم، قائلة: «عائنا الكثير بعد هدم منزلنا بمخيم رفح قبل أكثر من 9 سنوات، وعائنا من التنقل بالإيجار بين البيوت، وضيق بعضها».

من جانبه، قال سهيل المغاري، وهو أحد المستفيدين من المشروع: «اليوم انتهت معاناتنا بعد أكثر من ثماني سنوات من التنقل بين البيوت بالإيجار»، موجه شكره لمسؤولي (الأونروا) بمن فيهم غراندي وروبرت تيلانر، ومدير عمليات الوكالة برفح د. يوسف موسى، والمهندس منير

وفورا، توجه المستفيدون مع عائلاتهم إلى منازلهم وبدأوا بعمليات تهيئته للسكن، ومنهم من لم ينتظر نهاية الشهر لينتهي عقد إيجاره وغلبت عليه لهفة الانتظار، وكان قد حزم أمتعته منذ التوقيع على العقود قبل أيام وبدأ بنقلها إلى بيته الجديد، وشوهدت الشاحنات وهي تنقل أمتعة المستفيدين متوجهة إلى بيوتهم الجديدة في حي تل السلطان، واعتلاها بعضهم مهلاً عند وصولهم إلى مشارف المشروع السعودي، وفجأت (الأونروا) المهجرين بهدية، زادت فرحتهم، حيث منحت المملكة العربية السعودية، التي مولت المشروع، كل عائلة فلسطينية تتسلم منزلاً جديداً ثلاثة وغسالة وفرنًا حديثاً، سيتم تسليمها للمستفيدين قريباً.

ووقف المواطن زياد محمود، وبجانبه أخوه إياد، وقد جاء لتوهم للتعرف على منزلهم وبدت عليهما نظرات اللفتة، وهما ينتظران كغيرهما من المستفيدين الذين اصطفوا أمام منازلهم لاستلام مفاتيح بيوتهم، وبملامح تغمرها السعادة، استقبلهما موظف الإنسروا الذي حضر وبجانبه كشوفات تسليم المفاتيح، وبابتسامة يعولها الأمل مد زياد يده المرتجفة

حين رأت المرافق المتنوعة التي قامت وكالة الغوث بإنشائها في نفس المشروع، خاصة المسجد والحضانة والعيادة والمدارس والمساحات الخضراء التي وزعت بين المساكن. حسن العجومي فقد منزله قبل نحو ثماني سنوات وجاء ليحضر لحظة الفرحة التي عاشها أصدقاؤه له من أصحاب البيوت المهتمة وهم يستلمون مفاتيح منازلهم، وقال إنه ينتظر بفارغ الصبر اليوم المحدد لاستلام منزله المقرر في المرحلة الثانية من المشروع السعودي، وأشار إلى أنه يشعر براحة كبيرة، لقرب موعد «عودة كرامة السكن» لعائلته، معرباً عن مله من الانتظار والمعيقات التي كانت إسرائيلية تضعها في وجه تنفيذ تلك المشاريع بمنعها لمواد البناء من

منة مدير دائرة الهندسة، ورفيق عابد مدير برنامج الطوارئ والبنى التحتية والطواقم العاملة في المشروع. أما المواطنة أم أحمد صلاح التي وقفت على باب منزلها الجديد مع زوجها وابنها أحمد وابنتها حنين، فأكدت أنها عاشت لسنوات تحلم بترك المنازل المؤجرة التي سئمت التنقل بينها موضحة أن اللحظة التي ابغ فيها مكتب الطوارئ التابع لـ (الأونروا) برفح زوجها بالحضور لاستلام منزلهم الجديد «كانت أسعد لحظة انتظرناها طويلاً»، مشيرة إلى أن زوجها شاءت الأقدار أن يعمل في المشروع في مجال البناء وبطريق الصدفة عمل ببناء الوحدة السكنية التي تحمل رقمهم يعني قدر الله أن يساهم في بناء بيته بيده. وأشارت إلى أنها شعرت بسعادة غامرة

دخول غزة. ويضم المشروع السعودي بمرحلته الأولى والثانية ما يزيد على 1800 وحدة سكنية أنجزت منها المرحلة الأولى التي تم تسليمها لأصحابها وتحتوي على 752 وحدة وشرعت الوكالة بتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع وتضم 1080 وحدة سكنية، مخصصة لإيواء ما يزيد على 3500 أسرة، كانت فقدت منازلها بفعل اعتداءات الاحتلال. وأنشئ المشروع وفق أحدث المخططات العالمية، حيث تم تمديد شبكات الكهرباء والهاتف في باطن الأرض، بينما أقيمت طرقات وشوارع على الطراز الحديث، ورفد المشروع بمرافق ومؤسسات تعليمية وسوق وساحات خضراء.

ثلاثة أيام في الطابور لتعبئة اسطوانة غاز

حياة وسوق
حسن دوحان

في مشهد تكرر على مدار السنوات الست الماضية، اصطف عشرات الغزيين أمام محطات تعبئة الغاز المنزلي بانتظار دورهم لتعبئة الاسطوانات، بعدما نفذ المخزون الاستراتيجي خلال الحرب الأخيرة، وتراجعت كميات الغاز التي يتم توريدها من قبل الشركات الإسرائيلية عبر معبر كرم أبو سالم. المواطن كامل عبد العزيز «44 عاماً» اضطر للانتظار ثلاثة أيام متتالية من أجل تعبئة اسطوانتي غاز من محطة بهلول للمواد البترولية غرب رفح.

ويقول عبد العزيز: «أودعت خمس اسطوانات لدى احد الموزعين منذ ثلاثة أسابيع، وعندما اقتربت كميات الغاز من النفاذ من منزلنا، راجعته فوجدته لم يقم بتعبئتها ويطلبني بالانتظار، فاضطرت لحمل بعض الأنابيب والذهاب إلى محطة التعبئة بنفسي، وبقيت انتظر لساعات على أمل أن تصل شاحنة الغاز دون جدوى، وبعد ثلاثة أيام تمكنت من تعبئة ثلاثة أنابيب سأقوم بتوزيعها على شقق العائلة، وهذه الكمية لن تكفينا سوى أسبوعين فقط».

ويقول عبد العزيز: «ما ان تختفي أزمة حتى تظهر أخرى، فقبل فترة كان هناك أزمة في السولار والبنزين، وها نحن نعاني من أزمة في الغاز، وباتت حياتنا سلسلة متواصلة من الأزمات التي لا تنتهي». ويخشى المواطنون من تفاقم أزمة الغاز خلال فصل الشتاء الذي تزايد فيه كمية الاستهلاك.

أبو سالم منذ أكثر من شهر. ويقول الشوا: «نحتاج في قطاع غزة يوماً ما بين 220 إلى 250 طناً، لكن ما يتم إدخاله حالياً لا يتجاوز 150 إلى 180 طناً يومياً، وكان قبل أسبوع أقل من ذلك، لكن نتيجة تدخل المختصين في رام الله تم الاتفاق مع الشركة الإسرائيلية على توريد تلك الكميات ما عدا الإجازات يومي الجمعة والسبت، ونحن نطلبنا من الجانب الإسرائيلي إدخال الغاز يوم الجمعة لكنهم رفضوا».

ويؤكد: كميات الغاز التي يتم توريدها يتم توزيعها على المواطنين مباشرة.

ويقول الشوا إن الإسرائيليين يقومون بإدخال مواد بترولية للمؤسسات الدولية فقط، من خلال معبر كرم أبو سالم، موضحاً أنه تم انجاز خطين لإمداد قطاع غزة بالغاز في المعبر إلا أن الإسرائيليين لم يستخدموا إلا خطاً واحداً، بحجة عدم اكتمال الخط الثاني الذي يحتاج وصلة قصيرة طولها 30 متراً لكن قوات الجيش تعمل بشكل بطيء للغاية.

ويضيف: هناك خط للسولار العادي وخط للبنزين وآخر للسولار الصناعي، وهناك إعاقة متعمدة من قبل سلطات الاحتلال التي تعتبر معبر كرم أبو سالم منطقة عسكرية مغلقة، ويعملون فيه حتى الساعة الرابعة فقط، وطلبنا منهم تشغيل المعبر في الليل لكنهم رفضوا ذلك، بحجة أن المنطقة غير آمنة لكنها تبقى مسؤوليتهم لأنهم أغلقوا كل المعابر وابقوا على معبر واحد.

ويقول المواطن عمر علي «68 عاماً»: «في هذا الوقت من كل عام تتضاعف كميات استهلاك الغاز المنزلي، فنحن عائلة مكونة من سبع أسر صغيرة نحتاج شهرياً في فصل الصيف إلى سبعة أنابيب من الغاز، لكن في فصل الشتاء يتضاعف استهلاكنا، وقد اضطرت للذهاب مع احد أبنائي من أجل تعبئة الاسطوانات الفارغة خاصة في ظل ما يتردد عن تناقص كميات الغاز الواردة من الجانب الإسرائيلي».

وقام المقننون بمضاعفة أعداد اسطوانات الغاز لديهم لتكفيهم شهرين أو أكثر، بينما بقي المواطن الفقير يدفع الثمن لعدم قدرته على اقتناء مزيد من اسطوانات الغاز واكتفى بما يسد حاجته الراهنة.

ويقول المواطن شريف خالد «33 عاماً»: «توجد عندي أنبوبية احتياط واحدة تبرع بها أهل الخير لي، وعندما تفرغ إحدى الاسطوانات اتحرك بشكل عاجل من أجل تعبئتها، فدخلت كعامل بناء لا يكفي لسد رمق أطفالنا الأربعة الذين أعيش معهم في مخيم خان يونس بغرفة واحدة في بيت العائلة، لذلك تجدني اتدافع من أجل تعبئة اسطوانة الغاز، بينما الغالبية المتكدسة من المواطنين يوجد لديهم فائض من اسطوانات الغاز المعبأة في منازلهم».

بدوره، يؤكد رئيس جمعية أصحاب محطات تعبئة المواد البترولية في قطاع غزة محمود الشوا وجود أزمة بالغاز المنزلي نتيجة تقليص الاحتلال الإسرائيلي للكميات المدخلة يومياً عبر منفذ كرم

حياة وسوق - هاني بياتي

التجارة بالبضائع الفاسدة جريمة انسانية، والتجارة ببضائع المستوطنات جريمة وطنية، كلتاها خارج القانون، ويعاقب عليهما، إلا ان الظاهرتين تستمران، وهو ما يخالف منطق الأشياء.

فما هو السر؟

كلما ارتفع صوت الحكومة ضد هذين الصنفين من البضائع زادا انتشارا! هل هو ذنب المواطن، أم أن العقاب لا يطال «الرؤوس الكبيرة»؟

رمضان شرباتي
تاجر

الحلول الرادعة لمروجي هذه البضائع هي السجن ومصادرة املاكهم، لما في ممارساتهم من ضرر على الاقتصاد الفلسطيني وصحة المواطن، فمروجو بضائع المستوطنات يتلاعبون بالقانون ولا يهتمون بما ينجم عن ذلك من ضرر من هذه البضائع بسبب غياب الرقابة، وعلى الوزارة ان

تقوم بعمليات الاتلاف والضبط ضمن طواقم الرقابة والتفتيش ومكافحة السلع والبضائع الفاسدة ومنتهية الصلاحية والمهربة ومنتجات المستوطنات الاسرائيلية. على المواطن دور مهم في عملية التبليغ عن البضائع الفاسدة وبضائع المستوطنات من خلال فحص تاريخي الانتاج والانتهاء. الضرر الصحي لهذه البضائع يفوق ضرر بضائع المستوطنات، لكن هذا لا يعفي من محاسبة هؤلاء الناس بكافة الطرق القانونية.

حسن جعابرة
مدرس رياضيات

للأسف، فإن الإجراءات الرادعة بحق هؤلاء التجار ضعيفة بسبب ضعف الجهاز الرقابي، والمحسوبة لها دور في التغطية على مروجي البضائع الفاسدة وبضائع المستوطنات، كذلك هنا لوم على المواطن فهو لا يأبه ولا يتفقد مدة

الصلاحية للبضائع الفاسدة. ولما لذلك من مضرة على حياة المواطن، فعليه تقديم الشكوى، وفرض الغرامة هو الحل الامثل. مروجو بضائع المستوطنات تجب محاربتهم وطنيا واقتصاديا بل والتشهير بهم لانهم يضررون بالمنتج المحلي والاقتصاد الوطني، وعلى الحكومة ان تضع خطة عمل وسياسة صارمة بحق مروجي بضائع المستوطنات ولا تقتصر على حملات هنا وهناك، وانما برنامج وطني قادر على دعم المنتج المحلي ومعاقبة المخالفين بالسجن والغرامة.

حمدي حماد
محام

هناك مشكلة حقيقية في مفهوم تحقيق العدالة ومحاربة الفساد، خاصة ان هناك تحديا كبيرا بعد الانتهاء من مشروع الدولة الفلسطينية، لكن هناك مستفيدون من مزاوله هذه الممارسات، وهم في قمة

الهرم الاقتصادي، لذلك تجب ملاحقة رأس الهرم ومن ثم التفرغ للتجار الصغار مروجي البضائع الفاسدة وبضائع المستوطنات، وضعف القوانين هو من سهل لهؤلاء هذه الممارسات. السلاح الفعال للقضاء على هذه الظاهرة هو تفعيل الدور الرقابي من قبل وزارتي الصحة والاقتصاد الوطني، والقضاء على المحسوبة والعمل بروح القانون، واصدار مخالفات جادة بالسجن او غرامات كبيرة خاصة ان هناك مضر اقتصادية وصحية ووطنية لترويج بضائع المستوطنات والبضائع الفاسدة.

حسام ابداح
الرئيس التنفيذي للبريد
الدولي السريع

هذه القضية معقدة الاجراءات، والحسم القادم بعد التخلص من هذه الفئة من التجار، بمعنى ماذا بعد؟ كيف يكون المنتج المحلي غير قادر على المنافسة وتريد ان يكون هناك تخلص من بضائع

المستوطنات، وهذا لا يعني اني معها، لكن ما هي اجراءات الحكومة لتوفير البديل للشعب من حيث الجودة والصلاحية العالية، يجب اولا دعم المنتج المحلي وايصاله الى درجة عالية من الكفاءة وردع المخالفين باقصى درجات العقوبة حتى لو كانت السجن او الغرامة العالية.

تشجيع الاستثمار والاستيراد يجعل من البضائع في متناول الجميع، ولا مجال للاحتكار او الغش، لذلك على الحكومة ان تجد آلية واضحة لتشجيع الاقتصاد وكذلك فرض عقوبات صارمة وفق قانون عملي وليس حسب المقاييس التي يفرضها التجار.

جمال احمد
مدرس

المتستر هو المستفيد، فهو يملك القدرة على خرق القوانين، ولا يقدر احد على منعه، وهناك حالات ضبط فيها تجار باعوا مواد فاسدة وبضائع مستوطنات ولم يتخذ بحقهم أي اجراء قانوني. هناك سؤال: من المستفيد من غياب الدور الرقابي الجاد؟ اكد هو من

سهل عمل هؤلاء التجار، فلا حسيب ولا رقيب، بل على العكس هناك جهات مستفيدة مستترة اكثر من التجار، وغياب عمل المجلس التشريعي سهل مهمتها.

المطلوب تعزيز ثقافة المحاسبة، فالمواطن لو اشترى مواد فاسدة او بضائع مستوطنات، عليه ان يحاسب التاجر ويبلغ عنه، وكذلك التأكد من محاسبتهم والتشهير بهم، وهذا الدور يقع على المواطن، وحيانا يساعد المواطن على تمادي التجار الذين خلقوا بلا رحمة، بالسكوت على افعالهم ومحاربة رأس الهرم ثم التفرغ للتجار الصغار.

يحيى شوبكي
موظف في المجلس
الاعلى للشباب والرياضة

الخلل بالاساس يكمن في الجهات الرقابية التي عليها دور مهم وفعال في محاربة مروجي هذه البضائع، لذا يجب تكثيف الجهود من اجل رقابة هذه البضائع والعمل على وضع قوانين واجراءات رادعة بحقهم. الغرامات

مهمة لكي يكونوا عبرة للبقية، كذلك التأكد من سلامة وصلاحية المواد الفاسدة والتبليغ عن التجار الذين يروجون لها. هناك محسوبيات وواسطة تجعل من هذه الاجراءات غير فعالة، وهذا يجعل التاجر غير مهتم بسلامة المواطنين، وهذا يشكل ضررا مضاعفا، ولهذا على وزارتي الصحة والاقتصاد الوطني ان تنفذ القانون على الجميع، واطالب كافة الجهات المعنية بتفعيل دور الرقابة من اجل استقرار السوق والمجتمع، ورضا المستهلك عن الخدمة والسعر، لان المسؤولية الوطنية الاقتصادية تحتم على الجميع التعاون بشكل جاد.

مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بين الشعار والتطبيق

وعلى طريق المقاطعة باعادة النظر في وكالات استيراد البضائع الاسرائيلية، وتضييق الخناق على استيراد البضائع التي لها بدائل وطنية أو عربية أو أجنبية، إلى جانب توفير الحماية للمنتج الوطني، وهذا يعني فرض مزيد من الضرائب على البضائع الاسرائيلية حتى تصبح أثمانها عالية، كما أن المطلوب من السلطة وقف الالتزام ببعض بنود اتفاق باريس، خاصة تلك التي تساوي الضرائب بيننا وبينهم، هذا ما تحدث عنه الرئيس أبو مازن قبل أيام. كما أن على السلطة سن قانون بمقاطعة المنتجات الاسرائيلية (التي لها بدائل)، شبيه بقانون مقاطعة منتجات المستوطنات. واكتفاء الدكتور فياض بمطالبة الجمهور بمقاطعة البضائع الاسرائيلية لا يفيد، فسلام فياض صانع قرار، وما قام به يمكن أن يقوم به خالد منصور، لكن رئيس الوزراء عندما يتحدث عن المقاطعة يجب ان يتبع حديثه باجراءات.

دغدغة عواطف المواطنين، وحديثه عن مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ينقصه الكثير من الواقعية. الناشط عمر منصور يقول: السلطة مرتبطة مع اسرائيل باتفاقيات سياسية واتفاقيات أمنية واتفاقيات اقتصادية، وللخروج من هذه الدائرة يجب أولا توفر إرادة سياسية موحدة، تعيد النظر بكل هذه الاتفاقيات، وثانيا لا بد من توفر بدائل للمنتجات الاسرائيلية، وهنا لا أتحدث عن الشيبس والعلكة، بل عن مكونات أساسية يحتاجها السوق الفلسطيني، وبدائل عربية إسلامية، ومطلوب شبكة حماية دولية، وما شابه. هذا على الصعيد الرسمي اما على الصعيد الشعبي والفردى فهذه ثقافة وطنية يجب العمل على ترسيخها. الناشط السياسي والاجتماعي خالد منصور يقول: تصريح سلام فياض مهم جدا ولكن، هذا يتطلب اعادة النظر بوظائف السلطة، إن كنا نستعد للمواجهة؛ فالمقاطعة سلاح مهم، ولا اعتقد أن سلطتنا الحالية جادة. واقترح أن تقوم السلطة

لخطوات عملية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن الناحية العملية كل مقومات الحياة في مناطق السلطة الفلسطينية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجانب الإسرائيلي، وإذا ما بادرت السلطة لإجراءات عملية على الأرض، فقد يكون ذلك دافعا للاحتلال لإجراءات عقابية، والسلطة غير قادرة على مواجهة أية إجراءات عقابية، خاصة أن إسرائيل تمسك بزمام الأمور، والمعابر. (ت. ع) أحد تجار مدينة جنين قال لا يمكن تطبيق المقاطعة التي كانت في الانتفاضة الأولى خلال هذه الأيام، فالطرف العام مختلف جدا، واليوم الاقتصاد أكثر تبعية من الماضي، كما أن الاحتلال كان المسؤول عن حياة الناس في الماضي، ولا يمكنه اتخاذ خطوات عقابية، أما اليوم فبإمكان إسرائيل المبادرة لخطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية، وعليه لا يرى (ت. ع) دعوة رئيس الوزراء جدية، ويعتقد أن الأمر مجرد

منذ سنوات تدور الساحة الفلسطينية في حلقة مفرغة، البعض يطالب بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وآخرون متخوفون من هذه الخطوة، فيما استخدمت القيادة الوطنية الموحدة في الانتفاضة الأولى سلاح المقاطعة بصورة فاعلة. اليوم، وبعد أن تم الاعتراف بفلسطين دولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، هل يمكن لهذه الدولة أن تفرض مقاطعة لمنتجات دولة تحتل أراضيها؟ هذا امتحان حقيقي يحتاج لرؤى واضحة، ولعمل حقيقي على الأرض، خاصة وأن شركات كبيرة وكثيرة مرتبطة باتفاقيات تجارية، ووكالات مع شركات إسرائيلية؟ عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين باير كميل، قال: إن دعوة رئيس الوزراء لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية غير واقعية، والأولى من وجهة نظري أن تبادر الحكومة

حياة وسوق
عاطف ابو الرب

ماذا لو.. كنت رئيساً لجمعية وكلاء السياحة والسفر في قطاع غزة؟

هذه الزاوية برعاية TNB الوطني

هذه
الزاوية
برعاية

حياة وسوق حسن دوحان

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وقطاع السياحة بقطاع غزة يمر بحالة من الركود والانكماش إلى أن وصل إلى حالة العدم مع الانقسام الفلسطيني عام 2007، ورغم كل تلك التحولات إلا أن شركات السياحة ما زالت تواصل أنشطتها بشكل محدود، والغريب أن عدد مكاتب السياحة في ازدياد وتنافس على نشاط معدوم أو محدود.

شركات السياحة في قطاع غزة اضطرت لتحويل نشاطها أو دمج خدمات الحج والعمرة ضمن أنشطتها لتمكين من الصمود وتوفير مقومات البقاء والاستمرار. عنوان النشاط السياحي هو الاستقرار غير المتوفر في قطاع غزة، ورغم ذلك يعقد أصحاب شركات السياحة الأمل على إعادة فتح معبر رفح بشكل كامل أمام حركة الزوار من الأجانب والعرب والفلسطينيين

ليستفيدوا من تلك السياحة، إضافة إلى حلمهم بإقامة الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية بما يسهم في تفعيل السياحة الداخلية من أهل الضفة والقدس وفلسطيني 1948. «حياة وسوق» التقى عدداً من أعضاء جمعية وكلاء السياحة والسفر في قطاع غزة ورجال أعمال ومهتمين للتعرف على ما يمكن أن يقدموه أو المطلوب من رئيس الجمعية.

بسام مشتهمي

صاحب شركة الحرمين للسياحة والسفر



سأعمل على محورين هما الضغط باتجاه إعادة فتح المعابر لأنها تعتبر الأساس الأول في تشغيل وتنمية مكاتب السياحة، ونأمل أن يعمل معبر رفح على مدار الساعة أمام كافة الزوار القادمين لقطاع غزة الأجانب والعرب والفلسطينيين.

نعلم أن وضع السياحة سيئ في قطاع غزة، لكن هذا القطاع إذا عمل بشكل جيد سيدير دخلاً كبيراً للبلد، وسأعمل من أجل حصول نحو 50 مكتب سياحة على التراخيص اللازمة، خاصة وأن 16 شركة سياحة فقط حصلت على التراخيص اللازمة، في حين تم افتتاح أكثر من 100 شركة سياحة وسفر بشكل عشوائي وغير منظم. سأضغط من أجل تنظيم عمل مكاتب السياحة السفر، وتكليف عملها، مع العلم أن الوزارة مقصورة في تلك النواحي، ووزارة السياحة شكل فقط ولا يوجد لها أي دور أو فعل أو اتصال معنا، عملها في عالم آخر.

ولا بد من التركيز على السياحة الداخلية، هناك سياحة من خارج قطاع غزة لكنها ضعيفة، والمتنزهات والأماكن الترفيهية التي تمت إقامتها في قطاع غزة غير منظمة. سأعمل على توحيد جمعيات السياحة المقسمة حالياً إلى ثلاثة أقسام شركات السياحة والسفر والمطاعم، والفنادق.

لا بد من الضغط لتشجيع السياحة الداخلية مع الضفة الغربية التي تدر دخلاً كبيراً وهي متوقفة سواء من الضفة أو من أهلنا في فلسطين 1948، وتشجيعها يتطلب إنشاء الممر الآمن أو الجسر الآمن أو المترو أو القطار الآمن بين الضفة وغزة.

الحاج حسن عودة

نائب رئيس جمعية وكلاء السياحة، صاحب شركة أبو عودة



سأعمل للحصول على كوتة حج سياحي طالبنا بها مراراً، ولم يتم تحصيلها لنا من قبل المختصين، نحن نعمل على إحياء صناعة السياحة. نحن ندرك أن شركات السياحة تتعرض لظلم كبير ومهمشة من قبل كافة المسؤولين، فقد اضطررنا للاستغناء عن موظفينا وتحويلنا للعمل في الحج والعمرة، وجلست مع المسؤولين وتقدمنا بطلبات

ولم يستجب لنا أحد. سأعمل على إبرام اتفاقات اقليمية وتفعيل الموجود منها، فهي تتعلق بتدريب وتبادل سياحي وتفعيل للأنشطة السياحية. لا بد من تطبيق اتفاقية السياحة المبرمة بين السلطة الفلسطينية ومصر والخاصة بتبادل الخبرات وإقامة ورش عمل ودورات تدريبية ورحلات سياحية، وعمل توأمة مع الغرفة السياحية المصرية، نبدأ حراكاً وعقد اتفاقات، وتنشيط السياحة بين مصر وغزة، وتنشيط السياحة المحلية وإنعاش الشركات ودعمهم وعمل سياحة بنية وسياحة مع الأردن. واتصور أن السياحة المحلية بين الضفة وقطاع غزة وفلسطيني الداخل تدر دخلاً كبيراً، فنحن لدينا 20 شركة سياحة في قطاع غزة.

الحاج معين مشتهمي - صاحب شركة معين مشتهمي للسياحة والسفر وشؤون الحج والعمرة



سيكون على رأس أولوياتي تشجيع المغتربين للحضور لغزة، والعمل مع الجهات المختصة في الداخل ومع الجهات المصرية بصورة أوسع بحيث يتم فتح معبر رفح البري على مدار 24 ساعة لتشجيع الحركة السياحية مع مصر.

كما سأعمل على الإسراع في الحصول من الحكومة على قطعة أرض لإقامة مقر دائم لجمعية وكلاء السياحة بما يليق بدور الجمعية في المجتمع. نحن بحاجة إلى عمل جاد ودؤوب من أجل تنشيط السياحة الخارجية والداخلية خاصة

وانه حتى الآن لا توجد سياحة بالمعنى الواسع في قطاع غزة نظراً للظروف السياسية والحصار القائم لكن لا بد من العمل بقدر الإمكان لإيجاد منافذ لتنشيط الأنشطة السياحية.

وسأعمل لإيجاد مكانة دولية لجمعية السياحة والسفر في غزة، وخلق علاقات دولية مع جمعيات وهيئات مماثلة في الخارج، وإنشاء صندوق طوارئ لدعم الشركات والمكاتب السياحية في حالة الحروب والكوارث. ولا بد من انتظام الانتخابات في الجمعية بشكل نزيه ودوري.

عوض أبو مدكور - رئيس جمعية شركات الحج والعمرة في قطاع غزة وصاحب شركة مدكور للسياحة والحج والعمرة

للاستجمام على شاطئ تل ابيب وحيثما يتم فتح غزة أمامهم للاستمتاع بشواطئها، هذه السياحة لغزة ستحدث انتعاشاً وتداخلاً بين الناس وعلاقات اجتماعية.

ونتمنى أن تنتهي ظروف الحصار للعودة إلى عملنا كشركة سياحية بعد أن حولنا نشاطنا إلى الحج والعمرة.

تتحكم فيها إسرائيل، والسياحة الموجودة هي سياحة سياسية، والزائرون من نفس أهل القطاع الموجودين في الخارج.

وسأعمل على إنعاش الاقتصاد والسياحة الداخلية عبر الضغط لعمل ممر أو جسر آمن أو مترو وفتح معبر بيت حانون «ايريز» أمام حركة الزوار من أهلنا في الضفة وفلسطيني 1948، فبدل ذهابهم

سأركز على تشجيع السياحة رغم عدم وجود سياحة في قطاع غزة بالمعنى الواسع المتعارف عليه في دول العالم، وشركات السياحة لا تعمل في السياحة بينما تعمل في الحج والعمرة، لأنه يوجد فيها عائد اقتصادي.

وسأبذل جهدي من أجل فتح المعابر خاصة وأنه في ظل الأوضاع لا يوجد تشجيع للسياحة لأن المعابر



تقنيات التعرف على الصوت في أحدث أنواع السيارات المطورة

العشرينات ممن لا يصلون إلى درجة الاكتفاء من الوسائل الرقمية. وتسعى شركتنا «جنرال موتورز» و«فورد» لجعل الهواتف الذكية أسهل في الاستخدام في السيارة، مع الحد من تشتت انتباه السائق. وعلى سبيل المثال، ستسمح «جنرال موتورز» لمستخدمي «آي فون» بتنشيط الصوت ببرنامج «سيرى» من خلال أزرار توضع على عجلة القيادة. وبذلك يمكن تنشيط «سيرى» من دون النظر إلى الأزرار أي يكون «سيرى إن آيز فري».

سيكون وضع «سيرى إن آيز فري» متاحاً في «سبارك» و«سونيك» قبل العلامتين التجاريتين الفاخرتين، على حد قول كريستي لاندني، مدير تسويق السيارات الصغيرة بشركة «شيفروليه»، في تصريح نقلته «يو إس إيه توداي». وأضاف أن «توفير اتصال آمن وسلس وموثوق به أولوية قصوى بالنسبة لعملائنا، و«سيرى» يدعم الإمكانيات الحالية لنظام الاتصالات الحالي في السيارة المسمى (ماي لينك)».

أوامر صوتية

يوجد برنامج «سيرى» على هاتفي «آي فون»: «آي فون 4 إس» و«5». لكن حتى هؤلاء الذين لا يزالون عالقين في عصر الهواتف ذات الأقراص من المحتمل أن يعلموا بوظيفة برنامج «سيرى» من إعلانات الصحف والتلفزيون الخاصة بشركة «أبل». في الإعلانات التلفزيونية، إذ يمكن الطلب من البرنامج تشغيل أغنيات معينة أو المساعدة في التعرف على وصفة نوع معين من الأطعمة.

ولتحقيق أقصى استفادة ممكنة من تقنية التعرف على الأصوات المحسنة في نظام «ماي فورد تاتش» في «فيسستا»، تقوم شركة «فورد» بتضخيم حجم شاشة المراقبة المركزية في السيارة إلى 6.5 بوصة، بدلاً من 4 بوصات.

لن يتعين على السائقين التفوه بكم كبير من الكلمات لتنفيذ مهام بسيطة بالتحكم في الصوت في «فيسستا»، حسب فورد. وبدلاً من أن يتعين عليهم القول إن السائقين المنمقين «الذين يشغلون موسيقى جاز»، سيكونون قادرين على توجيه عبارة «شغل موسيقى جاز» أثناء محاولتهم الحصول على الألبان التي يرغبون فيها من أجهزة الستريو الملحقة بسياراتهم. وأن النظام الجديد من شأنه «أن يساعد فييسستا في تحقيق التميز»، حسب ميشيل مودي، مدير التسويق في شركة «فورد».

سيتمكن سائقو السيارات الجديدة من طراز «شيفروليه»، الحديث إلى برنامج «سيرى»، الذي يدخل ضمن تصميم هاتف «آي فون» الذكي الجديد، أثناء القيادة دون أن يحولوا أعينهم عن الطريق. وستكون لدى المساعد الإلكتروني القدرة على النهوض بكثير من الوظائف نفسها التي كان يقوم بها في المعتاد، وفقاً لتصاميم شركة «جنرال موتورز». وتطرح شركة «فورد» من جهتها إمكانية تصفح محسن للإنترنت في سياراتها الأصغر حجماً أيضاً.

وهكذا أصبح قائدو السيارات البارعون في استخدام التكنولوجيا، والذين يفتخرون إلى إمكانية المحادثة باستخدام برنامج «سيرى» - المساعد الإلكتروني الخاص بالدرجشة المضمن في أجهزة «آي فون» من شركة «أبل» - على أعتاب الحصول على مساعدة كبيرة من شركة «جنرال موتورز».

وتقول الشركة إنها قد توصلت إلى طريقة لربط برنامج «سيرى» بأنظمة الترفيه المعلوماتية الجديدة في أصغر سيارتين لها، وهما «شيفروليه سبارك» و«سونيك».

وبذلك سوف يتسنى لقائدي السيارات تنفيذ نفس المهام التي ينفذونها على جهاز الهاتف الذكي لهم، بدءاً من متابعة أهداف مباراة كرة القدم الرياضية إلى إجراء اتصالات هاتفية بالأصدقاء.

توجهات جديدة

توضح النزعة الجديدة كيف أن شركات صناعة السيارات تسعى إلى هدف تضمين أحدث التطويرات في الهواتف الذكية بسياراتها. وباستخدام تطبيقات الهواتف، فإنها تخوض غمار قدر أقل من المخاطر مما هو عليه الحال عند استخدام التكنولوجيا المضمنة المدعومة المرتبطة بامتلاك سيارات تصبح عتيقة الطراز في غضون بضعة أعوام في ظل التقدم التكنولوجي المستمر. كذلك، بإمكان من يمتلكون السيارة الصغيرة «تشيفي» استخدام تطبيق هاتف سعره 50 دولاراً لتشغيل نظام تصفح كامل على الشاشة الكبيرة للسيارات.

وجدير بالذكر أيضاً أن شركة سيارات «فورد» قد أعلنت عن تقنية تعرف على الصوت محسنة والقدرة على الاتصال بشكل أفضل بهواتف ذكية جديدة في النظام الترفيه المعلوماتي الذي سيتم تثبيته في أحدث وأرخص موديلاتها، موديل 2014 من السيارة «فيسستا».

وكلتا الشركتين تدخلان جانباً من أحدث التقنيات على أصغر سيارتهما وأقلها تكلفة في محاولة لجذب مزيد من المشتريين الذين هم في سن

برعاية ...

المالمة
المتحدة للتأمين
GLOBAL UNITED INSURANCE

أهمية الحصول على بوليصة السفر

نظراً لمتطلبات هذا العصر من إقامات خارج البلاد، وحفاظاً على سلامة المسافرين، وليتمتعوا بالأمن والطمأنينة أثناء رحلاتهم، ظهر ما يسمى بتأمين السفر.

أصدرت بوليصة تأمين السفر لتلبية الطلب المتزايد من جانب السادة المواطنين والسفارات الأجنبية التي تقوم بمنح تأشيرات السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وتبدأ التغطية التأمينية من تاريخ مغادرة المؤمن عليه الموطن الأصلي وتنتهي عند عودته إلى وطنه الأصلي.

وبالرغم من أهمية التأمين على السفر، فإن الحصول على بوليصة السفر ليس على قائمة الأمور المهمة لدى كثير من الناس حين قيامهم بالاستعداد للسفر. فهم لا يدركون أن هناك العديد من الأحداث خلال إجازتهم التي من الممكن أن تؤدي إلى خسائر مالية خطيرة. فمن المهم النظر في الأسباب التي يجب أن تدفعنا للحصول على تأمين السفر:

الإصابات الشخصية: تغطي الوثيقة تكاليف العلاج الطبي للأشخاص المسافرين أثناء وجودهم خارج البلاد سواء نتيجة حادث أو مرض بالإضافة إلى تكاليف نقل المؤمن عليه إلى بلده في حالة العجز أو الإصابة لاستكمال العلاج، هذا بالإضافة إلى تكاليف الجنازة وإعادة الجثمان.

عودة المؤمن له: تغطي بوليصة التأمين على السفر نقل أو إعادة المؤمن له بعد حادث أو أي مرض مفاجئ، فتتعهد شركة التأمين في هذه الحالة بتحمل مصاريف نقله بوسائل النقل والسعاف المناسبة، بركة كانت أو جوية، إلى مركز رعاية صحية مزود بالتجهيزات الطبية المناسبة، وتعهد شركات التأمين بنقل أو إعادة المؤمن له بعد خروجه من المستشفى اثر حادث أو مرض مفاجئ إلى وطنه، ويتحمل مصاريف المرافقين بالطائرة إذا كان وضعه الصحي يسمح بذلك، وهذا يعتمد على التقرير الطبي.

إلغاء غير متوقع: بعد حجز ودفع ثمن الرحلة، لا يفكر كثير من الناس في المال الذي سوف يخسرونه إذا اضطروا إلى إلغاء السفر فجأة. هذا ممكن أن يحدث بسبب مرض أو وفاة في العائلة، والحصول على بوليصة السفر سيغطي تكاليف السفر والتأمين الخاص بك إذا كان لديك لإلغاء رحلتك.

غياب عن المغادرة: وفي الطريق إلى المطار، من الممكن أن يتكبد بعض الأشخاص خسارة ما إذا فاتتهم رحلاتهم نتيجة لظروف الطقس، تحطم السيارة، وما إلى ذلك. ويغطي التأمين على السفر الخسارة المالية إذا كانت البوليصة مشمولة في حال غاب المؤمن له عن الرحلة.

فقدان الأمتعة أو سرقتها: عند السفر بالطائرة، من الممكن أن تسرق أمتعة بعض الأشخاص أو تفقد. والحصول على بوليصة التأمين على السفر سيغطي تكاليف الخسارة الناتجة عن فقدان أو سرقة الأمتعة بقيمة العناصر المفقودة والمصرح عليها.

يتضح مما سبق أهمية بوليصة السفر والدور الذي تلعبه شركات التأمين في الحفاظ على أمن وسلامة المسافرين بما يتناسب مع متطلباته ورغباته التأمينية، فالحصول على بوليصة التأمين على السفر يمنح المؤمن له راحة البال والطمأنينة.

البورصة في أسبوع

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي

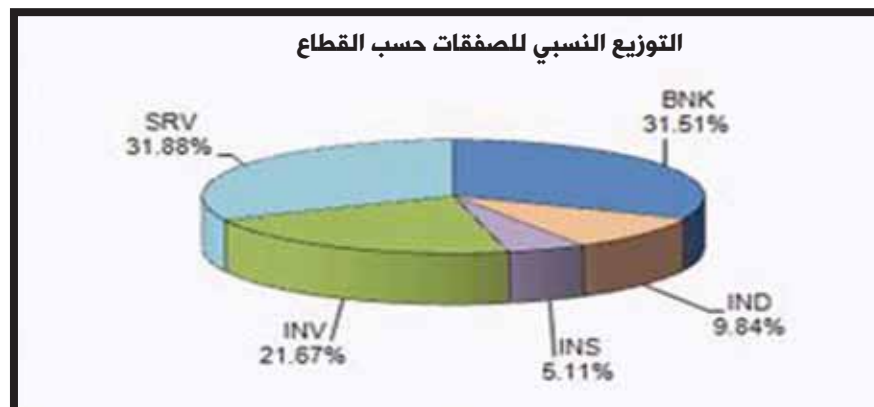
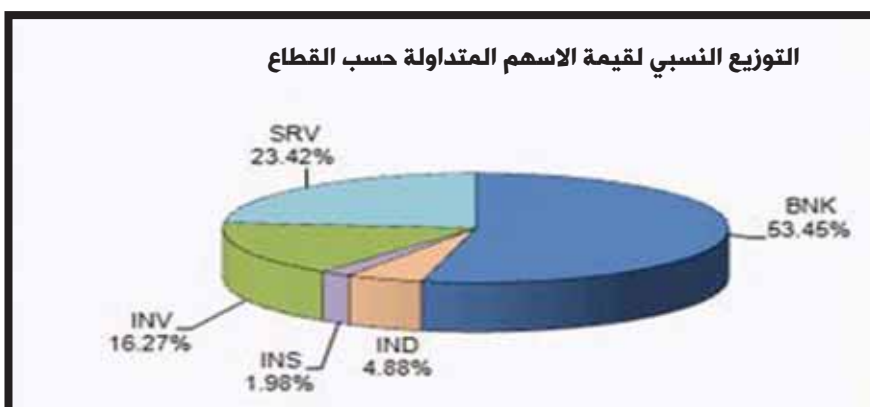
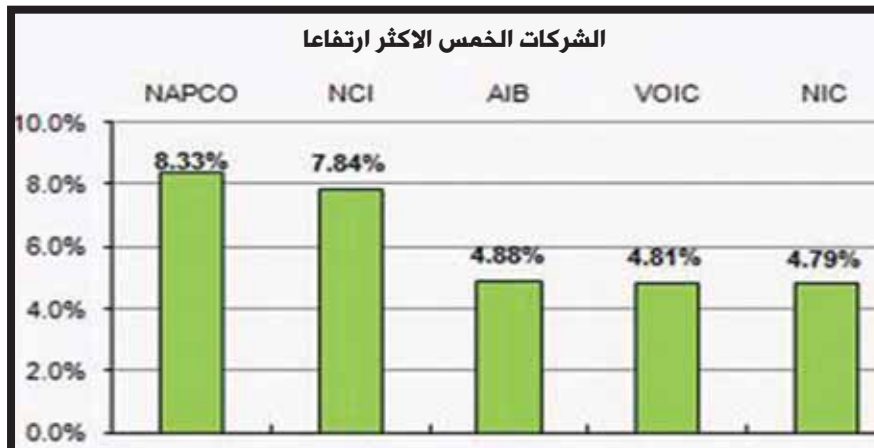
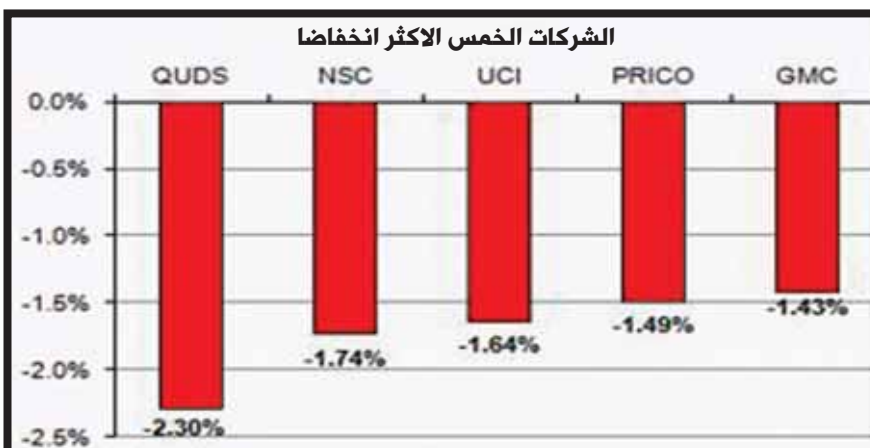
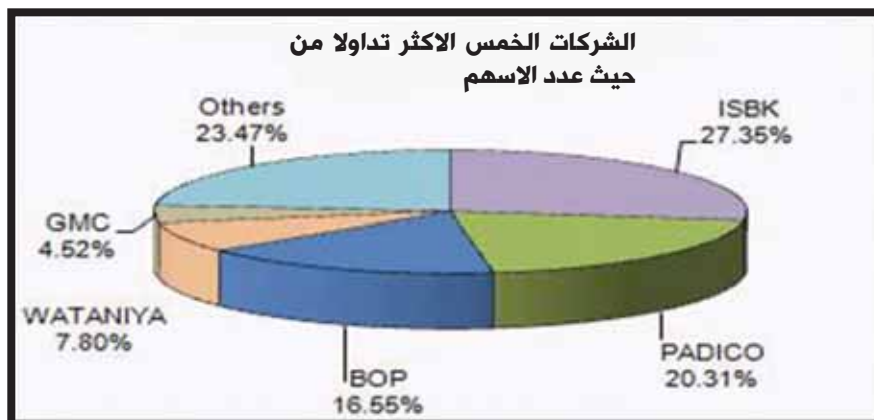
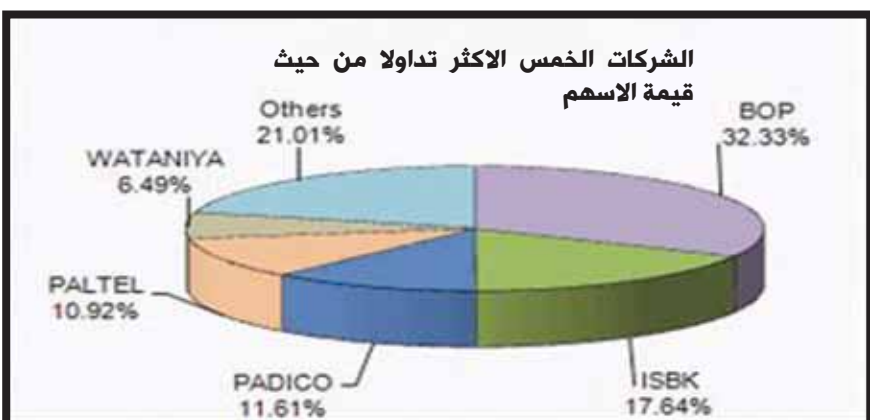
(%)	2012/12/13-12/09	2012/12/20-12/16	
-11.97%	2,396,004	2,109,304	عدد الأسهم المتداولة (#)
-24.62%	4,208,890	3,172,667	قيمة الأسهم المتداولة (US\$)
-0.37%	806	803	عدد الصفقات
0.00%	5	5	عدد جلسات التداول
1.57%	2,744,026,737	2,787,213,463	القيمة السوقية (US\$)
-24.62%	841,778	634,533	المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)

المؤشر	الافتتاح	الايغلاق	التغير (%)	نقطة
القدس*	459.20	466.97	1.69%	7.77
العام**	242.90	246.72	1.57%	3.82
البنوك والخدمات المالية	101.84	103.59	1.72%	1.75
الصناعة	59.29	60.16	1.47%	0.87
التأمين	45.77	46.66	1.94%	0.89
الاستثمار	18.40	18.38	-0.11%	-0.02
الخدمات	47.91	48.82	1.90%	0.91

القطاع	الشركات	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم المتداولة	عدد الصفقات	القيمة السوقية
البنوك والخدمات المالية	9	1,057,440	1,695,754	253	709,888,624
الصناعة	11	129,928	154,783	79	206,463,280
التأمين	7	36,567	62,822	41	103,496,000
الاستثمار	8	540,574	516,169	174	356,600,892
الخدمات	13	344,795	743,138	256	1,410,764,667
المجموع	48	2,109,304	3,172,667	803	2,787,213,463



أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 466.97 نقطة مرتفعاً بـ 7.77 نقطة أي ما نسبته 1.69% عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات كافة القطاعات باستثناء مؤشر قطاع الاستثمار.



وعقدت 5 جلسات تداول في بورصة فلسطين الأسبوع الماضي تم خلالها تداول 2,109,304 بقيمة 3,172,667 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 803 عقود. وتم تداول أسهم 34 شركة من أصل 48 شركة مدرجة. وشهدت 16 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 9 شركات أخرى واستقرت أسعار أسهم 9 شركات.

أرقام

1.9 مليار دولار

غرامة وافق بنك «إتش إس بي سي» على دفعها ضمن اتفاق تسوية مع وزارة العدل الأميركية التي اتهمت أكبر بنك أوروبي بعدم تطبيق لوائح تهدف لمكافحة غسل الأموال، لتعد هذه أكبر غرامة يدفعها بنك على الإطلاق.

وأقر البنك بفشل بعض الضوابط واعتذر في بيان معلنا التوصل لاتفاق مع وزارة العدل الأميركية.

مليار دولار

سمحت الصين لقطر القابضة باستثمارها في أسواقها المالية. وقالت الهيئة المنظمة لسوق الصرف الأجنبي في الصين: «إن قطر القابضة الذراع الاستثمارية لصندوق الثروة السيادية القطري حصلت على مخصص لاستثمار مليار دولار في أسواق المال الصينية».

وكانت وسائل إعلام صينية ذكرت في حزيران أن قطر تريد الحصول على مخصص بقيمة خمسة مليارات دولار ضمن برنامج الصين للمستثمرين الأجانب من المؤسسات، وهو النافذة الرئيسية للاستثمار الأجنبي في أسواق الأسهم والسندات الصينية.

42.2 مليار دولار

قيمة ارتفاع عجز اميركا التجاري في شهر تشرين الأول حسب ما أعلنت وزارة التجارة الأميركية. وعدلت الوزارة العجز التجاري في أيلول بالخفض الى 40.3 مليار دولار من 41.6 مليار.

وكان خبراء اقتصاديون استطلعت وكالة «رويترز» آراءهم توقعوا ان يرتفع العجز التجاري في تشرين الأول الى 42.6 مليار دولار.

1.8 تريليون دولار

الأصول الإسلامية العالمية بحلول 2013. وقال تقرير «إرنست ويونغ» حول التنافسية العالمية لقطاع الصيرفة الإسلامية لعام 2013، ان «الأصول المصرفية الإسلامية العالمية التي تمتلكها المصارف التجارية ستجاوز 1.8 تريليون دولار أميركي العام المقبل، مقارنة مع 1.3 تريليون دولار عام 2011». وتعد هذه التوقعات أعلى بكثير من بعض التقديرات السابقة للقطاع.

1,2 مليار دولار

قيمة اتفاقية وقعتها وزارة التجارة والصناعة السعودية وشركة تاتا الهندية، لإنشاء مصنع لسيارات «جاجوار ولاندروفر» في السعودية.

ويقيم المصنع في الجبيل أو ينبع، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج عام 2017. وكانت مصادر صحفية ذكرت أن المصنع سيعمل في البداية على إنتاج سيارات «لاند روفر» البريطانية، وبعدها سيتم إنتاج السيارات الأخرى، مثل جاجوار، ورنج روفر.



اقتصادنا على بوابة العام الجديد

الضفة تقود التراجع والتوقعات قاتمة

من النصف، ويشغل هذا القطاع حوالي 22٪ من اليد العاملة، ومع ذلك هناك ارتفاع في أسعار العقار بسبب ارتفاع اسعار الأراضي ومواد البناء. وشكك عودة أن يكون العام المقبل أفضل حالا في قطاع المقاولين؛ بسبب غياب الدعم العربي والدولي وخوف المستثمر الذي يفضل الانتظار وغياب للإستراتيجية السكانية لفلسطين وكذلك غياب تشجيع الحكومة لهذا القطاع.

وبين مدير عام معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية سمير عبد الله أن العام الجاري شهد هبوطا في نسب النمو، لكن الرقم الحقيقي لم يصدر بعد.

وكانت التوقعات الاقتصادية أشارت إلى تراجع النمو الاقتصادي لحوالي 5 ٪ عن 6.3 ٪ العام الماضي.

وقال عبد الله "الضفة فيها هبوط عالي وأن الأثر الأكبر على نسب النمو من عدمه يحدثه مؤشر نمو الاقتصاد في الضفة كون اقتصادها الأكبر حجما"، موضحا أن التراجع الكبير كان في القطاع الزراعي والصناعي.

وعن التقديرات للعام 2013 يرى عبد الله أن الاقتصاد وصل إلى درجة لا يمكن له النمو وإيرادات السلطة وصلت إلى الحد الأقصى وأي تحسين سيظل محدودا "أي أننا في أزمة حقيقية". وأشار عبد الله إلى أن نسب العجز في الموازنة يشكل حوالي ثلث الموازنة، وفرص تخفيضه ضعيفة، فديون السلطة تصل لحوالي 3 مليارات دولار، ويشكل الدين العام حوالي 35 ٪ من الناتج القومي ويكاد يلامس الحد الأعلى الذي سمح به المجلس التشريعي 40 ٪.

ولفت عبد الله لاختلاف طبيعة ديون السلطة عن ديون الدول الميسرة من السندات والبنك الدولي، كونها قصيرة المدى وتدفع مقابلها فوائد عالية نسبيًا، والقطاع الخاص لا يستطيع الاستمرار في ظل هذه القروض لأنها ديون للموردين.

وقال عبد الله "وصلنا إلى أزمة مالية لا حل لها إلا بالانتقال من اتفاق أوسلو الانتقالي إلى الحل الدائم"، موضحا أن الحل الانتقالي حمل السلطة مسؤولية تقديم كل الخدمات للمواطنين من صحة وتعليم مقابل تعهدهم بدعمها ماليا.

وأضاف "على الراعين لعملية السلام وعلى الأخص الولايات المتحدة تحمل ثمن إدارتها للأزمة بدلا من حلها".

الأفق لحل سياسي ما زال غائبا، وهذا يغلق شهية المستثمرين عن العمل في فلسطين. وفيما يخص استثمارات شركته، أكد حليلة أنه لا توجد نية لدى الشركة بنقل استثماراتها للخارج في العام 2013، لكن الشركة أوقفت أي استثمار جديد لها هذا العام والعام القادم، "ونحاول استكمال والحفاظ على الاستثمارات السابقة وتقويتها، وهذا يعنى أنه لا فرص جديدة للعمل في المستقبل".

واعتقد حليلة أن الربع الأول من العام المقبل سيكون أصعب من الربع الأول للعام 2012، لأن المسألة لم تعد تتعلق فقط بالتزامات الدول المانحة بل طالت تحويل مستحققاتنا من الضرائب، وهذه أزمتها أكبر وأعمق، أملا أن تحل المشكلة خلال هذا الربع وتعود الأموال للتدفق ويعود أداء الاقتصاد لما كان عليه العام الجاري.

ورأى حليلة أن النمو الاقتصادي لن يعود بأي حال لما كان عليه في فترة -2008 2011 فهذه مرحلة انتهت ودخلنا في فترة فيها تراجع في الإيرادات، مشيرا إلى أن الفترة القادمة لن تشهد انكماشًا اقتصاديًا وإنما تراجعًا في نسب النمو ستتراوح بين 4-5 ٪.

وأكد رئيس اتحاد الصناعات الفلسطينية صقر الخرابشي تأثر قطاع الصناعة بالأزمة المالية، متوقعا أن تصل نسب تراجع النشاط الصناعي لحوالي 2 ٪ للعام 2012.

وقال "التأثير السلبي طال الصناعات الغذائية والكيمياوية التي يتم تسويقها في السوق المحلية، لكن الصناعات التي يتم تصديرها للخارج مثل صناعة الأدوية والحجر فلم تتأثر كثيرا".

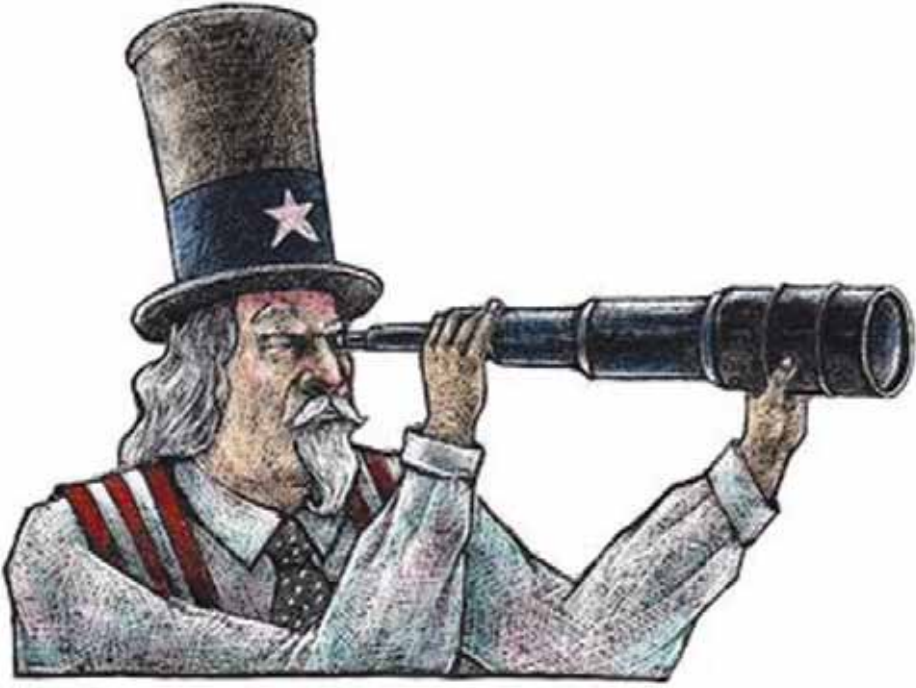
وعلى الرغم من تطور قطاع الإنشاءات والعقارات في قطاع غزة إلا أن الوضع في الضفة كان سيئا للغاية كما قال رئيس اتحاد المقاولين عادل عودة "العام 2012 كان الأسوأ علينا كمقاولين منذ قيام السلطة الوطنية، والمشاريع التي تم تنفيذها من قبل المقاولين لم تشكل سوى 20-30٪ من نسب مشاريع الأعوام السابقة".

وأضاف عودة "السبب الأزمة المالية والديون المتراكمة للمقاولين على الحكومة، والتي ذهب جزء كبير منها كفوائد للتسهيلات بعد سداد جزء منها، إضافة إلى تراجع العطاءات الحكومية".

وبين عودة أن هذا التراجع أثر في نسب اليد العاملة في هذا القطاع والتي تراجعت إلى أقل

الهاوية المالية والسياسة الخارجية الأميركية

آن-ماري سلوتر*



الأوسط، بدأت الأردن، والمناطق الفلسطينية، والكويت، والمملكة العربية السعودية للتو تستشعر هدير موجة المد التي تكتسح المنطقة. وتظل البحرين تشكل نقطة اشتعال؛ ويعاني العراق من عدم استقرار شديد؛ وقد يشتعل الصراع المحتدم بين إيران وإسرائيل في أي وقت. وحتى عندما لا تكون الولايات المتحدة في الخطوط الأمامية، فإنها تلعب دوراً بالغ الأهمية من وراء الكواليس الدبلوماسية، فتحت الخصوم المتحيزين على التقارب فيما بينهم من أجل خلق جبهة معارضة موحدة، والعمل مع الزعماء الإقليميين مثل تركيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية على الوساطة لعقد الاتفاقات.

وفي آسيا، كانت الولايات المتحدة تلعب دوراً مماثلاً في الضغط في اتجاه التوصل إلى حلول متعددة الأطراف للنزاعات الثنائية الخطيرة بين الصين والعديد من جيرانها حول بعض الجزر في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، بينما تعمل في الوقت نفسه على تقييد حلفاء أميركا الذين ربما يثيرون أزمات لولا ذلك. وفيما يتصل بالقضايا العالمية الكبرى، مثل تغير المناخ، والجريمة المنظمة، والتجارة، ومنع الأعمال الوحشية، فإن غياب الولايات المتحدة باعتبارها محفزاً سياسياً ومفاوضاً نشطاً سوف يُستشعر بسرعة وبشكل حاد.

ويتطلب تجنب هذا المصير أن تعمل الولايات المتحدة على «إعادة بناء نفسها في الداخل»، كما وعدت استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٠، التي أقرتها إدارة أوباما. ولكن إذا أهدر الساسة في الولايات المتحدة العاميين المقبلين في الاستمرار على نفس حالهم التي كانوا عليها في العاميين الماضيين - في ترقيع إصلاحات سياسية مؤقتة وتجنب القضايا الصعبة التي يتوقع منهم الناخبون والأسواق أن يواجهوها - فإن صوت أميركا سوف يصبح أكثر خفوتاً، وأضعف من أن يُسمع في المؤسسات والشؤون الدولية.

ومن المثير للقلق بنفس القدر هو احتمال إجراء تخفيضات عميقة شاملة في ميزانية الدفاع الأميركية في وقت حيث تزيد العديد من القوى الصاعدة من إنفاقها الدفاعي. وبقدر ما قد تمقت دول عديدة المؤسسة العسكرية الأميركية، فإن توفر الجنود الأميركيين والقدرات غير العادية

ينبغي للعالم أن يشعر بالقلق. فقد أصبحت احتمالات فشل الرئيس الأميركي باراك أوباما والجمهوريين في الكونغرس في التوصل إلى حل وسط قبل أن تدخل تخفيضات الإنفاق والزيادات الضريبية الإلزامية العميقة حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني حقيقتاً للغاية. ومن المؤكد أن الأسواق العالمية تدرك تمام الإدراك المخاطر التي قد تترتب على سقوط الولايات المتحدة في «الهاوية المالية»، وهي تراقب بتوتر شديد. كما تدرك الأسواق أن هذه النتيجة قد تعيد الولايات المتحدة - والعالم - إلى الركود من جديد.

وينبغي لوزارات المالية في مختلف أنحاء العالم أن تكون على نفس القدر من التوتر. فما لم تتمكن الولايات المتحدة من ترتيب بيتها المالي، فإنها سوف تضطر إلى التنازل عن زعامة مجموعة واسعة من القضايا العالمية الحرجة.

وفي الأمد القريب، بدأت سوريا وجاراتها بالفعل في تحمل ثمن عجز أميركا عن التركيز على أي شيء غير السياسة الداخلية منذ إعادة انتخاب أوباما. وفي اعتقادي أن الأزمة السورية بلغت الآن نقطة اللاعودة؛ ففي حين يبدو من الواضح الآن أن المعارضة سوف تفوز في النهاية وأن الرئيس بشّار الأسد سوف يسقط لا محالة، فإن امتداد زمن الفصل الأخير في هذه الرواية سوف يشكل عنصراً بالغ الأهمية في تحديد من سيصعد إلى السلطة وبأية شروط.

إن انفجار سوريا داخلياً، وما قد يترتب على ذلك من احتمالات الفوضى والتطرف، من شأنه أن يهدد منطقة الشرق الأوسط بالكامل؛ فاستقرار لبنان، والأردن، وتركيا، والعراق، وغازة، والضفة الغربية، وإسرائيل، وإيران، والمملكة العربية السعودية، أصبح الآن معلقاً في الميزان.

وفي الأمد المتوسط، فإن العالم زاحز بالتوترات والأزمات المحتملة التي من المرجح أن تكون زعامة الولايات المتحدة لا غنى عنها في حلها. وكما أظهرت الأحداث على مدى الأسبوعين الماضيين في مصر بشكل بالغ الوضوح، فإن الصحوة العربية لا تزال في فصلها الأول في العديد من البلدان.

والواقع أن الديمقراطية هشة، في أفضل الأحوال، في مختلف أنحاء شمال أفريقيا؛ وفي الشرق

عندما يسعون إلى التفاوض مع دول أخرى. إن زعماء العالم قادرون على تقديم ما هو أكثر من الوقوف موقف المتفرج. فلماذا إذن لا نذكر الساسة الأميركيين بمسؤولياتهم العالمية؟ فمن الممكن على سبيل المثال أن يصدر زعماء مجموعة الدول السبع أو مجموعة الثماني بياناً يحثون فيه الولايات المتحدة على ترتيب بيتها المالي في الداخل. وبوسع زعماء منظمة حلف شمال الأطلسي أن يصدروا بياناً مماثلاً. بل إن منظمات إقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية، من الممكن أيضاً أن تلقي بثقلها. وحتى زعماء مجموعة العشرين من الممكن أن يصدروا بياناً مماثلاً. ولكن عندما نفكر في مجموعة العشرين فإننا نتساءل على الفور بطبيعة الحال: من يا تُرى الذي قد يبادر إلى تنظيم إصدار مثل هذا البيان غير الولايات المتحدة؟ هذه هي المشكلة على وجه التحديد، وقد تتفاقم الأمور سوءاً.

* هي المديرية السابقة للتخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية. خدمة «بروجيكت سينديكت» خاص ب«الحياة الجديدة»، ترجمة: إبراهيم محمد علي.

التي يتمتعون بها، من سفن إلى طائرات وأصول استخباراتية، كثيراً ما يعمل كوثيقة تأمين عالمية. وفي المدى البعيد، تصبح التحديات أكثر غموضاً ولكنها أشد عمقا. فكلما استمر هوس الولايات المتحدة بالبيئة السياسية المختلة في الداخل والركود الاقتصادي المصاحب لها، كلما أصبح من غير المرجح أن تحمل الولايات المتحدة لواء المسؤولية العالمية والزعامة.

الواقع أن القوى السياسية الانعزالية الصريحة، مثل حزب الشاي والليبراليين (المتحررين) من أمثال رون بول، سوف يزدادون قوة. وبالتالي فإن تراجع الولايات المتحدة يعني ضمان نشوء ما أطلق عليه محلل السياسة الخارجية إيان بريمر وصف «عالم مجموعة الصفر»، حيث تعزف كل الدول عن تولى زمام المبادرة وحشد التحالفات الاقتصادية والسياسية اللازمة لحل المشاكل الجماعية.

لا شك أن الرؤساء ووزراء الخارجية سوف يحاولون فرادى، ولكن في غياب الدعم من قبيل الكونغرس، فإن ما قد يجلبونه من موارد على الطاولة سوف يتضاءل بشكل متزايد، وسوف يواجهون فجوة متزايدة الاتساع في مصداقيتهم

النفط والمصالح الأميركية

الأميركية لدى الدول المصدرة للنفط. وحتى عندما كانت واشنطن في ذروة اعتمادها على الطاقة المستوردة من الشرق الأوسط، فإنها نادراً ما غيرت سياستها القائمة على دعم إسرائيل. من المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار أن الولايات المتحدة عانت عام 1973 من الحظر النفطي بشكل أقل من معاناة أوروبا، رغم أنها أعادت تزويد إسرائيل بالأسلحة في أكتوبر من ذلك العام، والتي كانت الهدف الأول من هذه المقاطعة. وفي نهاية المطاف ازداد وضع أميركا قوة في المنطقة، بعد أن أصبحت مصر حليفة لها وتوصلت إلى إقرار السلام مع إسرائيل.

ويقلص اهتمام الصين المتزايد بالشرق الأوسط أيضاً، احتمال الابتعاد الأميركي عن المنطقة، وستظل الولايات المتحدة مهتمة بضمان أمن إمدادات الطاقة لحلفائها الآسيويين، الذين يماثلون الصين في اعتمادهم بصورة متزايدة على نفط المنطقة.

عن «جapan تايمز» اليابانية

المتحدة، الابتعاد عن المنطقة. وخلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، فإن الدول الأعضاء في منظمة أوبك ستضخ 50٪ من إنتاج النفط العالمي، مقارنة بـ 42٪ فقط اليوم، والبلد الذي يحتمل أن تتوقف عليه هذه الزيادة هو العراق.

هل تستطيع الولايات المتحدة أن تتجاهل بلداً سيصبح في غضون 10 سنوات ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم، ما يتيح له الحصول على أكثر من 200 مليار دولار سنوياً في صورة عوائد نفطية، بينما يسيطر عليه نظام شمولي لا يتبنى موقفاً ودياً من الولايات المتحدة؟ هل ستسحب أميركا في مواجهة التهديد الاستراتيجي اللاحق لحلفائها التقليديين في المنطقة، وفي مقدمتهم تركيا وإسرائيل؟

إن مثل هذه الإمكانية تبدو بعيدة المنال بشكل أكبر، طالما تتواصل تعقيدات أزمات المنطقة. وإذا كان النفط حقاً هو المصلحة الأميركية الأولى في الشرق الأوسط، فإن علاقتها الخاصة مع إسرائيل ستبدو محيرة في ضوء الضرر الذي تفرضه على المصالح

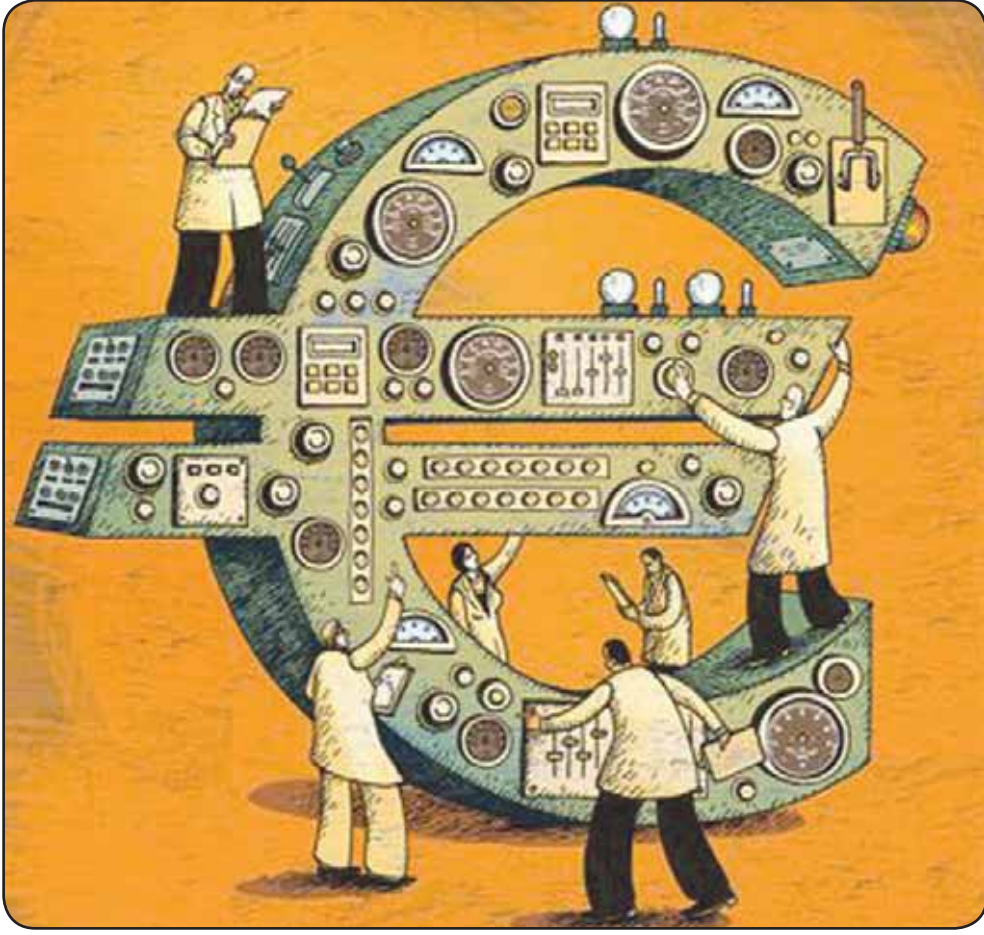
اكتسبت الولايات المتحدة رؤية استراتيجية معينة منذ بعض الوقت، وهي أكثر الرؤى رواجاً على مستوى العالم، وقوامها أنها تسعى لتصبح دولة مكتفية بإنتاجها من النفط، الأمر الذي يمهد الطريق لتراجعها السياسي من الشرق الأوسط، ويبرر استراتيجيتها الخاصة بالتمحور في آسيا. وتبدو هذه الرؤيا صحيحة بصورة حديثة، ولكن هل هذا صحيح؟

اعتمدت أميركا الجائعة للطاقة لوقت طويل، على السوق العالمية في تلبية طلبها المحلي من الطاقة، وفي 2005، استوردت 60٪ من الطاقة التي استهلكتها، غير أنه منذ ذلك الحين تقلص نصيب الواردات، ويتعين أن يتواصل هذا التقلص. ومن المتوقع أن تصبح الولايات المتحدة مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بالطاقة في عام 2020، وأن تتحول إلى مصدر للنفط في عام 2030.

وعلاوة على ذلك، فإن دور الشرق الأوسط في الاستراتيجيات العالمية للطاقة سيتعاضد في العقود المقبلة، الأمر الذي يجعل من الصعب تبين الكيفية التي يمكن بها لقوة كبرى كالولايات

فشل النماذج الاقتصادية

روبرت سكيدلسكي*



مليار جنيه إسترليني، أو نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق طباعة 375 مليار جنيه إسترليني من الأموال الجديدة (600 مليار دولار أميركي).

ولكن الأدلة الناشئة عن الجولات المتعاقبة من التيسير الكمي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة تشير إلى أنها على الرغم من تسببها في خفض العائدات على السندات، فإن الأموال الإضافية احتجزت إلى حد كبير داخل النظام المصرفي، ولم تصل قط إلى الاقتصاد الحقيقي. وهذا يعني ضمناً أن المشكلة كانت تتلخص في الأساس في الافتقار إلى الطلب على الائتمان - العزوف من جانب الشركات والأسر عن الاقتراض بأي شروط تقريباً في سوق راكدة.

والواقع أن كلا من هذين الخطأين تسبب في تفاقم الآخر: فإذا كان التأثير السلبي الذي يخلفه التقشف على النمو الاقتصادي أعظم مما كان مفترضاً في الأصل، وكان التأثير الإيجابي المترتب على التيسير الكمي أضعف من المتوقع، فإن هذا يعني أن مزيج السياسات المفضلة لدى كل الحكومات الأوروبية عملياً كان خاطئاً بشكل كبير. فهناك مجال أكبر كثيراً لتعزيز النمو من خلال التحفيز المالي، وهناك مجال أقل كثيراً للتحفيز النقدي.

كل هذه أمور فنية إلى حد كبير، ولكنها تشكل أهمية بالغة في تحقيق رفاهة السكان. وكل هذه النماذج تقترض النتائج على أساس السياسات القائمة. وتفاؤلها المفرط الثابت بشأن التأثير الذي تخلفه هذه السياسات على النمو الاقتصادي يضيف الشرعية على تطبيقها، ويمكن الحكومات من الزعم بأن العلاجات التي تقدمها «ناجحة»، رغم أنها ليست كذلك على الإطلاق.

وهو نوع قاس من الخداع. لذ فقبل أن يتمكن المتنبئون من جلب أي منفعة فيتعين عليهم أولاً أن يرجعوا إلى لوحة التصميم من جديد، وأن يسألوا أنفسهم ما إذا كانت النظريات الاقتصادية التي تقوم عليها نماذجهم هي النظريات الصحيحة حقاً.

* هو استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة ووريك. خدمة «بروجيكت سينديكت» خاص ب«الحياة الجديدة»، ترجمة: إبراهيم محمد علي

المضاعف المالي: أو التأثير المترتب على التغيرات الطارئة على الإنفاق الحكومي والناتج. وثانياً، بالغت هذه النماذج في تقدير المدى الذي قد يبلغه التيسير الكمي من قبيل السلطات النقدية - طباعة النقد - في موازنة إحكام القيود المالية.

حتى وقت قريب، كان مكتب مسؤولية الموازنة يفترض، بما يتفق مع نظرة صندوق الدولي، مضاعفاً مالياً يبلغ 0,6: عن كل دولار يتم خفضه من الإنفاق الحكومي، يتقلص الاقتصاد بنحو 60 سنتاً فقط. وهذا يفترض وجود «تكافؤ ريكاردو»: حيث يعمل الإنفاق العام الممول بالدين، ولو جزئياً على الأقل، على مزاحمة الإنفاق الخاص من خلال تأثيره على التوقعات ومستوى الثقة. فإذا توقعت الأسر والشركات زيادة ضريبية في المستقبل كنتيجة لاقتراض الحكومة اليوم، فإنها سوف تقلل من استهلاكها واستثماراتها وفقاً لذلك.

وبموجب هذا الرأي فإذا خفف التقشف المالي عن الأسر عبء الزيادات الضريبية في المستقبل، فإنها سوف تزيد من إنفاقها. وقد يصدق هذا عندما يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة - عندما تتنافس الدولة والسوق على كل مورد متاح. ولكن عندما تكون هناك قدرة فائضة في الاقتصاد، فإن الموارد التي يتم «تحريرها» بفضل تقشف القطاع العام قد تهدر ببساطة.

لقد بدأت منظمات التنبؤ الاقتصادي تعترف أخيراً بأنها قللت من تقدير المضاعف المالي. فقد تقبل مكتب مسؤولية الموازنة، في مراجعة لأخطائه الأخيرة، أن «المضاعف المالي المتوسط على مدى العامين كان من الواجب أن يبلغ 1,3 - أكثر من ضعف تخميننا - لكي يفسر بشكل كامل المستوى الضعيف للناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة 2011-2012». كما اعترف صندوق النقد الدولي بأن «المضاعفات كانت بالفعل في نطاق 0,9 إلى 1,7 منذ الركود العظيم». والواقع أن التأثير الناجم عن التقليل من المضاعف المالي كان بمثابة سوء تقدير منهجي للضرر الذي قد يلحقه «ضبط الأوضاع المالية» بالاقتصاد.

ويقودنا هذا إلى الخطأ الثاني. فقد افترض المتنبئون أن التوسع النقدي كفيل بتوفير تريباق فعالاً للانكماش المالي. وكان بنك إنجلترا يأمل في تحفيز الإنفاق الإجمالي، بحيث تبلغ قيمته 50

«لماذا لم ير أي شخص الأزمة وهي مقبلة؟»، كان هذا هو السؤال الذي طرحته الملكة إليزابيث الثانية على خبراء الاقتصاد أثناء زيارة قامت بها إلى كلية لندن للاقتصاد في نهاية عام 2008. وبعد أربعة أعوام، فإن فشل المتنبئين في عالم الاقتصاد على نحو متكرر في التكهّن بعِمق الركود ومدته كان ليضع سؤالاً مماثلاً على لسان الملكة: لماذا بالغتم في تقدير قوة التعافي؟

ولنتأمل الحقائق هنا. في توقعاته عام 2011، أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الأوروبي قد ينمو بنسبة 1,1% في عام 2012. ولكن يبدو من المؤكد الآن أن الاقتصاد الأوروبي سوف ينكمش هذا العام بنسبة 0,2%. وفي عام 2010، توقع مكتب مسؤولية الموازنة في المملكة المتحدة نمواً بنسبة 2,6% في عام 2011 وبنسبة 2,8% في عام 2012؛ ولكن الواقع أن اقتصاد المملكة المتحدة سجل نمواً بنسبة 0,9% في عام 2011 ولن يحقق أي نمو في عام 2012. وجاءت أحدث توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو في عام 2012 بنمو أقل من توقعاتها في عام 2010 بنسبة 2,3%.

وعلى نحو مماثل، يتوقع صندوق النقد الدولي الآن أن الاقتصاد الأوروبي سوف ينكمش بنسبة 7,8% بحلول عام 2015، مقارنة بتوقعاته قبل عامين. والواقع أن بعض المتنبئين أكثر تشاؤماً من غيرهم (يتمتع مكتب مسؤولية الموازنة بنظرة مشرقة بشكل خاص)، ولكن يبدو أن لا أحد كان متشائماً بالقدر الكافي.

إن التنبؤات الاقتصادية غير دقيقة بالضرورة: فمن غير الممكن أن يتكهن المتنبئون بكل الأحداث التي قد تقع. لذا فإن القرارات القائمة على وزن الأمور بحكمة وأفضل التخمينات تشكل جزءاً من التنبؤات الاقتصادية «العلمية».

بيد أن عدم الدقة ليس كمثال المبالغة المنهجية لقوة التعافي الاقتصادي في أوروبا على الإطلاق. والواقع أن الأرقام خضعت للتعديل والتنقيح بشكل متكرر، حتى على مدى فترات زمنية قصيرة، الأمر الذي ألقى بظلال كثيفة من الشك على صحة النماذج الاقتصادية المستخدمة.

إن هذه النماذج، والمؤسسات التي تستخدمها، تعتمد على نظرية متأصلة في الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يمكنها من «افتراض» علاقات معينة. ومن المؤكد أن مصير الأخطاء لا بد أن يكون كامناً بين هذه الافتراضات.

وهنا يبرز خطأ رئيسيان. فأولاً، النماذج التي تستخدمها كل المنظمات التي تتولى إصدار التوقعات تقلل بشدة من أهمية

الموجز

تونس تخطط لخفض معدلات البطالة

قال وزير التشغيل التونسي عبد الوهاب معطر إن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل تهدف لخفض معدل البطالة تدريجياً في البلاد للوصول إلى 10% مطلع 2017. وأضاف: «إن تونس تخطط عبر الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي ستنتقل بداية عام 2013 إلى خفض تدريجي للبطالة بنسبة 1,5% سنوياً».

وحسب آخر الإحصائيات الرسمية يبلغ معدل البطالة في تونس 17,6% فيما يرتفع عدد العاطلين إلى أكثر من 600 ألف بعد أن كانوا بحدود مليون خلال الأشهر القليلة بعد سقوط النظام السابق في 14 كانون ثاني 2011».

خبراء الاتحاد الأوروبي يتهمون أثينا بالتعاس في تحصيل الضرائب

وجه خبراء هيئة «تاسك فورس» التابعة للاتحاد الأوروبي والمختصة بشؤون اليونان اتهامات لحكومة أثينا بالتعاس في تحصيل الضرائب.

وجاء في التقرير ربع السنوي الذي أعدته مجموعة الخبراء التابعين للتكتل أن السلطات اليونانية لا تزال بعيدة بشكل كبير عن الهدف الخاص بتحصيل ملياري يورو من الضرائب بحلول نهاية العام الحالي. وأوضح التقرير أن إجمالي ما حصلته السلطات اليونانية حتى الآن بلغ 983 مليون يورو أي نحو نصف المبلغ الذي كانت الحكومة تستهدف تحصيله في 2012.

فرنسا تعزز رفع الحد الأدنى للأجور

قالت الحكومة الفرنسية إنها سترفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 0,3 إلى 9,43 يورو في الساعة اعتباراً من الأول من كانون الثاني المقبل. وسيستفيد من هذا التغيير حوالي 2,6 مليون عامل.

وأشرفت الحكومة التي يقودها الاشتراكيون على زيادة الحد الأدنى للأجور بنسبة 2% في نهاية حزيران. وسيبلغ الإجمالي الشهري لأجر شخص يعمل لمدة 35 ساعة اعتيادية في الأسبوع بالحد الأدنى نحو 1430 يورو مرتفعاً من 1398 يورو في بداية هذا العام.

تونس والعراق تسعيان لزيادة التجارة الضعيفة بينهما

قال بشير الزعفروري وزير التجارة والصناعات التقليدية في الحكومة التونسية المؤقتة إن المبادلات التجارية بين تونس والعراق لم تصل إلى 9 ملايين دولار خلال العام الجاري.

وأوضح الزعفروري خلال الجلسة الافتتاحية للدورة 15 للجنة المشتركة التونسية العراقية، بحضور وزير الثقافة العراقي سعدون الدليمي، أن حجم هذه المبادلات «يبقى ضعيفاً ودون المأمول، حيث لم يتجاوز 13.500 مليون دينار (8.598 مليون دولار) في نهاية الشهر الماضي».

القلعة المصرية شركة استثمار قريباً

قالت شركة القلعة المصرية المتخصصة في الاستثمار المباشر (بالبورصة) في أفريقيا إنها تستعد للتحويل لشركة استثمار في غضون ثلاث سنوات من خلال بيع حصتها في مشروعات غير رئيسية.

ارتفاع معدل البطالة في تركيا

ذكرت تقارير إخبارية تركية أن معدل البطالة في البلاد ارتفع 0,3% ليصل إلى 9,1% مع نهاية أيلول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

ووفقاً لوكالة أنباء الأناضول التركية الرسمية، كشفت مؤسسة الإحصاء الرسمية أن شهر أيلول شهد انضمام 141 ألف شخص لصفوف العاطلين عن العمل ليصل العدد الكلي إلى مليونين و539 ألف عاطل.



شخصية العدد

بشار العجاوي.. التميز في الإدارة

حياة وسوق
عاطف أبو الرب

عملية، وتجارب مميزة، وهو من بين مجموعة من الشخصيات التي تدعم هذه المؤسسة، ويترتب على هذه العضوية أن يقوم بإلقاء محاضرات لمجموعات من الطلبة الخريجين، ينقل لهم من خلال محاضراته خبراته العملية.

أما بخصوص نشاطه التطوعي ضمن مؤسسات خيرية أو عمل آخر عام يقول: إن الوقت لم يكن بعد، فالمطلوب الآن المزيد من الجهد، والبناء، فلا يعقل أن يترك الإنسان عمله وينشغل في العمل التطوعي، ما لم يكن لديه قاعدة يرتكز عليها، وهنا الحديث عن قاعدة بشرية، أشخاص يمكن تسليمهم مهام إدارية ومسؤولية خطيرة في العمل، وقبل ذلك لا يعقل أن يتم التفكير بالعمل التطوعي العام. أما العمل في السياسة، فلا يفكر به، على الأقل مرحلياً.

وفيما لو لم يجد نفسه رجل أعمال، وفيما لو خير بشار العجاوي في اختيار مهنة يعمل بها، فكان سيختار العمل في جهاز أمني، حيث يرى في العمل الأمني متعة خاصة، وإثارة لقدرات الفرد في التفكير. أما عن اهتمامات بشار العجاوي، فقال: أنا مغرم بالسيارات بشكل عام، والرياضية بشكل خاص، فأهوى اقتناء سيارات رياضية، كما أعشق الخيول، وأمارس ركوب الخيل من وقت لآخر، ولدي اهتمام بالدراجات النارية، ولكن كل هذا من باب الهواية، وليس من باب الاحتراف، فلا يميل للمشاركة في أية مسابقات، ويمارس هذه الرياضات لذاته.

أما عن القراءة، فيصر على تصفح الصحف اليومية المتوفرة، إلى جانب الاطلاع على بعض المجلات، ولا يقرأ مجلات متخصصة، بل يجد في المجلات المتنوعة فرصة للاطلاع على جوانب مختلفة من الحياة. وأحياناً يختلس بعض الوقت في المساء لقراءة بعض الكتب.

أما عن حياته الاجتماعية، فهو متزوج مرتين، ويعيش مع نسائه وأطفاله بهدوء، ولا يرى في تعدد الزوجات مشكلة، خاصة إذا كان لدى الإنسان قدرات على إدارة الوضع في أسرته. ولديه سبعة أبناء وبنات، ويسعد كثيراً عندما يكون وسط أسرته. فيرى أنه إنسان يميل لحياة الأسرة والاستقرار، ويفرض الزواج الثاني لتوفير المال، فالمال وحده غير كفيلاً بنجاح الزواج الثاني، بل على العكس قد يكون سبباً في فشل الزواج الأول والثاني.

وقد وجدت فرصة مناسبة، فقامت بتأسيس شركة برستيج لتجارة السيارات، وحصلت الشركة على وكالة شركة نيسان في شمال الضفة.

ويرى العجاوي أنه لم يحقق ما يصبو إليه بعد، فطموحه أن يصل إلى مستوى أبعد مما وصل إليه الآن. ويعتبر أن النجاح تراكمي، وأنه لا يزال في وسط الطريق نحو الهدف النهائي. ومع أنه يقوم بتعبئة المنتجات لحسابه، ومع أنه متعاقد مع شركات محلية، وعربية ودولية، إلا أنه لم يفكر بالدخول لقطاع الصناعة، حيث يرى في شركته شركة قادرة على شراء منتجات أي مصنع يريد، ولا يريد أن يقيد نفسه في إنتاج صنف معين، ويعتبر أن الاقتصاد تكاملي، فهو يعمل في التسويق، وهناك أناس وشركات أخرى مهمتها الإنتاج والصناعة، ولم يفكر بعد بالتصنيع الغذائي.

وأكد العجاوي أنه راض عن نفسه، سواء على صعيد العمل، أو على صعيد الحياة العامة والحياة الخاصة، وأنه مقتنع بما يقوم به. ويؤمن العجاوي بالدعاية، حيث يرى أن من أسرار نجاحه في عمله اهتمامه بتنظيم المعارض التجارية الخاصة بالمنتجات التي يسوقها، والاشتراك في المعارض التي تنظمها بعض المؤسسات لقطاع المواد الغذائية، ويؤكد أن الاشتراك بهذا المعارض، إلى جانب الاهتمام بأدوات الدعاية الأخرى من أسباب النجاح لأي شركة، لكن بشرط أن تكون الدعاية صادقة، وقريبة للحقيقة، فمن غير السهل أن تخدع المستهلك، فالخديعة قد تنجح مؤقتاً، لكن في النهاية المستهلك ذكي وقادر على التمييز.

ولمواجهة ضغط العمل قال العجاوي إنه أحياناً يحاول تخفيف ضغط العمل من خلال السفر، صحيح إنه يسافر لأداء مهمات تجارية وعقد صفقات، لكنه على هامش سفره يسعى لقضاء بعض الوقت في أجواء وظروف خاصة، تخفف عنه ضغط العمل. لكنه حتى الآن لا يخصص وقتاً محدداً لممارسة نشاطات اجتماعية خاصة.

وعن نشاطاته التطوعية والاجتماعية، قال إنه عضو في مؤسسة إنجاز، من بين خمس عشرة شركة من القطاع الخاص، وإنجاز مؤسسة تعنى بتأهيل الخريجين من خلال إكسابهم خبرات

ما أن تخرج من الجامعة حتى خطف الموت والده، ليتركه على رأس شركة لتجارة المواد التموينية. وقد تسلم مملكة من التجارة، وأخذ على نفسه عهداً بأن يواصل مسيرة الوالد، وأن يبني على ما كان، وأن يحقق لوالده ما كان يطمح إليه، فمن جهته يؤمن بتعاقب الأجيال ومواصلة المسير. ومن هنا يرى أن نعمة الأبناء تساعد في تحقيق المزيد من النجاحات، ومن شأن الأبناء حمل راية الآباء والمضي نحو الغد.

بشار حمزة العجاوي، يعمل على مدار الساعة في إدارة شركته، يساعده عدد من الموظفين والمساعدين، في مسيرة يأمل أن تصل به إلى قمة الهرم في قطاع تجارة المواد التموينية، فطموحه أن يتربع على قمة الهرم. ويقول: «أنا اليوم من بين أفضل عشر شركات تعمل في هذا القطاع»، صحيح أن رأس المال وحده لا يضمن لي موقعاً الشركات العشر الأولى، لكن إذا أخذنا نظام الإدارة، والتكنولوجيا، وحجم رأس المال، وأسلوب الإدارة أدوات قياس فهو يرى أنه من بين العشر الأوائل.

وبعد أن تسلم شركة محلات العجاوي بعد وفاة والده، بدأ العمل بشكل إداري مختلف، فركز على وكالة شركات عالمية وعربية حصرياً في السوق المحلية، ومن ثم بدأ يسعى لتسجيل العديد من العلامات التجارية في الوزارات المختصة، وصار يختار الأصناف التي يعمل بها، ويسوقها بعلاماته الخاصة، حيث حقق بهذه الطريقة انتشاراً واسعاً، فوصلت علاماته التجارية إلى مختلف محافظات الضفة، وقطاع غزة، ومناطق ال1948.

ولمواجهة هذا التوسع اختار العجاوي فريق عمل يمكن الاعتماد عليه، ويعتبر أن أسلوب العمل والإدارة أساس في نجاح أي مؤسسة اقتصادية، ويقول: «في مرحلة ما كانت إدارتي تسلطية، لكن مع مرور الوقت، ومع زيادة المهام الملقاة على كاهلي تحولت في بعض الجوانب إلى اللامركزية أو الإدارة التشاركية، وصارت هناك مهام تدار من قبل الفريق»، لكن دون أن يتخلى عن الرقابة على كل التفاصيل، يعني ترك الأمور المتعلقة بالتنفيذ بيد الفريق، بشرط أن يتابع كل الملفات بنفسه.

وعن تحوله إلى قطاع السيارات، وتأسيس شركة لتجارة وتسويق السيارات، قال: أنا أصلاً أعشق السيارات، ولدي اهتمام كبير بها،

الخليل

المدينة التي لا تعرف البرد!

حياة وسوق
وسام الشويكي

شتاء خليل دافئ؛ ليس لسبب سوى أن المدينة التي تشتهر بكروم العنب تصنع دبساً يدب الحرارة في العروق. ولا يكاد يخلو أي محل للمونة في الخليل من هذه «الطاقة الطبيعية» التي يتهاقت أهالي المدينة على شرائها مع قدوم موسم الشتاء، لكي يخلطوه مع «الطحينة» أو زيت الزيتون البلدي ويقدم كوجبة غذائية كاملة صباح كل يوم بارد، أو في أوقات أخرى. وفي أيام الثلج يصنع أهالي الخليل منه مثلجات حيث يشكلون كرات من الثلج المغموس بالدبس، حتى أن البعض يطلق عليه «فاكهة الثلج». الأمر الذي يجعل تساقط الثلوج في الخليل له قصة فريدة عن سواه في المحافظات نظراً للعشق الممزوج بين «الأبيض والأسود».

يكثر السكر في الدبس المصنوع أصلاً من العنب المعروف بغناه بالحلو. وهذا سر الطاقة التي يدبها في الجسد. فهو حلو المذاق وطيب المأكّل لطالما تغنى الناس والشعراء به وأصبح رمزا من رموز الخليل ويعكس هويتها، حتى ارتبط اسم هذا المنتج بها نظراً لاشتهارها به؛ فالى وقت ليس بعيداً كان كل بيت خليلي (معظمهم يملكون كروماً للعنب على مساحات مختلفة بعضها يصل الى عشرات الدونمات إمّا في الأرض الملاصقة للمنزل أو في «حبل» بعيدة نسبياً).. يصنعون الدبس بأنفسهم. أما اليوم فأغلب الأهالي يفضلونه جاهزاً تخفيفاً عنهم من أعباء صنعه.

ويُجمع جل من التقاهم «حياة وسوق» على أنّهم يحرصون على اقتناء الدبس في فصل الشتاء ويعمدون إلى إطعام صغارهم منه. وتشير المواطنة «أم عبد» إلى أنها تستبدل السكر بالدبس في تحلية كوب الحليب الذي تقدمه صباح كل يوم لأبنائها «طعماً في الحصول على الفائدة بتقوية الدم»، وأضافت في بعض أنواع الحلويات، علاوة على أنه يُصنع منه حلوى «الحمرة بيضاء» (الحمرة؛ الحمراء: الدبس. والبيضاء؛ البيضاء: المهلبية المصنوعة بالحليب

والنشأ). فيما يقول آخر إنه يرسل كل سنة علبه من الدبس إلى أقارب له في مدينة بشمال الضفة «كهدية ثمينة يعادل وزنها حلاوته»، خاصة وأن قريبه -كما يقول- يفضل دبس الخليل عن سائر المأكولات الحلوة. تبدأ عملية صناعة الدبس الخليلي - كما يشرح لـ «حياة وسوق» الحاج عامر النتشة (يمتحنها منذ أكثر من 40 عاماً): بقطف العنب مع نهاية موسم وجمعه في أوانٍ لتعريضه للماء من أجل إزالة الشوائب وبعض الأوساخ العالقة. وبينما كان سابقاً يتم «فحصه» عقب ملئه في أكياس من الخيش أو «أكياس الرز» الفارغة أو وضعه بأحواض حجرية تسمى «المداعس» أو المعاصر ويتم عصره جيداً، يتم حديثاً من خلال آلات كبس. ثم يؤخذ العصير الناتج ويوضع داخل أواني الطبخ أو ما يعرف بـ «الديست» ويضاف إليه تراب يسمى «الحرور» (تراب أبيض مائل للصفرة يستخرج من الجبال) للحصول على عصير جديد يسميه أهل مدينة الخليل «الراووق»، يعرض فوق لهيب من نار تحت حرارة معينة حتى يغلي ويتكثف ويصبح دبقاً كالعسل فيترك حتى يبرد في خزانات ليصفى تماماً من الشوائب أن وجدت ثم يعبأ في علب بلاستيكية ويغلق جيداً وعندئذ تكون نسبة كثافته من 60 - 70 ٪. ومنهم من يضع على العلب طابعاً باسم المصنّع لأغراض تجارية.

يصف بائع محل للمونة بالخليل جواد يعقوب مزار الإقبال على الدبس هذا العام بـ «الشديد كما كل موسم من مواسم البرد»، لافتاً إلى أن البعض يشتري أكثر من عبوة مملوءة بالدبس. وأوضح ان الدبس يمكن ان يتعرض للتلف اذا تعرض للحرارة الزائدة أو أسىء حفظه. لكن النتشة يبين ان الدبس النقي المصنوع باتقان دون أية إضافات لا يتلف ويبقى لمدة طويلة تصل سنة أو أكثر.

الدكتور صبري الزغير، أخصائي التغذية في الخليل، يقول لـ «حياة وسوق» إنّ للدبس أهمية غذائية ودوائية على حد سواء. حيث يمد الجسم بالطاقة والحيوية الكافيتين



لدرء برد الشتاء وصقيعه ويمنع السرطان لاحتوائه على الكيماويات ومضادات الاكسدة ويعمل على تنقية الدم وتنشيط الأعصاب وتنمية الخلايا، ويكفي أنه واحد من أصناف الحلوى التي تقاوم طويلاً عوامل البرد والحرارة. وهو ما يؤكده كذلك صناع

الدبس النتشة الذي يشير إلى قول أحد الخبراء الغذائيين «عجبا لأهل الخليل كيف يمرضون وعندهم هذه المادة».

.. وستبقى الخليل تنسج قصتها مع الدبس ما بقي العنب!

تَدَلُّن

5 شهور مجانية مع خدمة

BlackBerry

لقطاع الأعمال والشركات




جوال... لا للمستحيل.

إعداد من المعلومات والتطبيقات على الهواتف 01122 جوال www.jawal.ps